

محضر الجلسة رقم 700

التاريخ: الثلاثاء 03 جمادى الآخرة 1431 (18 ماي 2010)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد وزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

في البداية أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية، تخصص لتقديم تصريح السيد الوزير الأول حول حصيلة عمل الحكومة بمناسبة انتهاء النصف الأول من الولاية التشريعية، وآفاق العمل الحكومي بالنسبة للمستقبل.

فيما يخص المراسلات، توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أن السيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية المحلية سيتولى الإجابة بالنيابة عن السؤال الشفهي الموجه للسيد وزير الإسكان والتعمير.

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من السيد رئيس الفريق الاستقلالي يطلب من خلالها تأجيل السؤال الشفهي الموجه إلى السيد

وزير الإسكان حول المشاكل التي يتخبط فيها المتضررون من المشروع السكني تامسنا إلى جلسة لاحقة.

وأخيراً، توصلت منذ لحظات رئاسة المجلس بطلبين أو بسحبين

لإحاطة المجلس علماً بقضايا طارئة المرهجة لهذا اليوم من الفريق الحركي ومن الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 11 ماي 2010 إلى 18 منه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 12 سؤالاً؛
- عدد الأسئلة الكتائية: سؤال واحد؛
- عدد الأجوبة الكتائية: جواب واحد.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس طبقاً لمقتضيات المادة

128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بخمس طلبات إحاطة، وسحب منها اثنان، وقبل الشروع في تناول مواضيعها، ألتمس من السادة المستشارين المحترمين التقيد بالتوقيت المحدد في 3 دقائق.

الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد في إطار طلب الإحاطة ...
إذن أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار طلب الإحاطة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد حكيم بن شماش:

شكراً السيد الرئيس.

أود باسم فريق الأصالة والمعاصرة، وفي إطار المادة 128، أن أحيط المجلس الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني علماً بقضية نعتبرها من وجهة نظرنا قضية على درجة كبيرة من الأهمية، ومرتبطة بحدث سياسي بارز تعيشه بلادنا خلال هذه الأيام، وهو الحدث المتمثل في إدلاء السيد الوزير الأول بالتصريح أمام البرلمان بغرفتيه.

القضية التي نريد أن نثيرها اليوم، هي قضية مرتبطة بما نلاحظه نحن في الفريق بشأن تخلف الإعلام العمومي، وبشأن غياب سياسة عمومية واضحة وجريئة في مجال الإعلام العمومي، تسمح للمواطن من التمكن من آليات المتابعة والانخراط في ديناميات وأوراش الإصلاح المرتبطة بقضاياها الحضرية.

في هذه القضية الكثير جدا من أوجه استقالة وشروط الحكومة، وفي هذا الصدد نود بهذه المناسبة ديال إدلاء السيد الوزير الأول بالتصريح أمام البرلمان أن نطرح سؤالين:

السؤال الأول، عن الخلفيات والأسباب المرتبطة بهذا الغياب المفوض للانخراط المنتج للإعلام العمومي في إنجاح القضايا والديناميات الإصلاحية المصرية لبلادنا، ونود أن نثير تساؤل بسيط ولكن مؤرق في نفس الوقت، أين الإعلام العمومي من هذه الديناميات التي انخرطت فيها بلادنا؟

ولماذا لا يواكب الإعلام العمومي القضايا الحقيقية المرتبطة بمجدول أعمال هذه الأمة في سبيل بناء نموذجها الوطني القائم على الديمقراطية، والذي يتخذ من الحداثة أفقا؟

نود كذلك أن نتساءل عن الأسباب التي تفسر عدم حرص الحكومة بالشكل الحازم والقوي عن سلامة استعمال المال العام المرصود لهذا القطاع؟ إذ غالبا ما نسمع عن مبالغ مالية محترمة ترصد لمختلف مؤسسات الإعلام العمومي، ولكن لا نعرف شيئا عن أوجه صرف هذا المال.

ونود بهذه المناسبة أن نستشهد بفقرة وردت في التصريح في التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات إذ يقول التقرير : "إن المستفيدين من صندوق النهوض بالقطاع السمعي البصري الوطني لا يلتزمون بتنفيذ مشاريع متفق عليها مسبقا، وتستجيب لمعايير الجودة".

ونود، بمناسبة إدلاء السيد الوزير الأول بالتصريح أمام البرلمان، أن نعرف ما إذا كانت الحكومة تمتلك الجرأة من أجل أن تنقل للرأي العام الوطني النقاش الذي سيدور داخل هذه المؤسسة حول ما أنجزته الحكومة من تصريحات ومن التزامات ومن وعود بمناسبة انتصاف ولايتها، هل ستستمر الحكومة في نقل الرأي الواحد فقط؟

أدلى السيد الوزير الأول بتصريح دام زهاء ساعتين، ونود أن نطالب بحقنا المشروع في أن ننقل للرأي العام الوطني من خلال قنوات التلفزيون العمومي النقاش ومداحلات الفرق البرلمانية، ولا سيما فرق المعارضة التي يجب أن يسمع صوتها أمام المغاربة من أجل أن يتوقف عن حقيقة تدبير الشأن العام في هذه المحطة السياسية المهمة التي تمر بها بلادنا، ونتمنى أن لا يخذلنا السيد الوزير الأول، وأن لا تخذل الحكومة الرأي العام الوطني، نريد أن نجعل من هذه المؤسسة فضاء لنقاش عمومي، وأن يطلع الرأي العام الوطني عن حقيقة النقاشات التي تدور داخل هذه القبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

أختي، إخواني المستشارين،

اسمحو لي في إطار كذلك المادة 128، والمتعلقة بالإحاطة بمسألة طارئة، وأعتقد أنها ليست بمسألة طارئة بقدر ما هي مسألة اليوم، وهو التصريح الذي أدلى به السيد الوزير أمام مجلس النواب وترقبه بعد ساعتين أو ثلاث ساعات في مجلس المستشارين.

هذا التصريح الذي تتبعناه أمس هو ذو دلالة سياسية ومغزى يرمي إلى عمق الأشياء، باعتبار أنه ح دت متميز، وخاصة أنه لأول مرة في تاريخ البرلمان المغربي يدلي الوزير الأول في منتصف الولاية بتصريح تعقبه مناقشة من طرف جميع الفرقاء السياسيين، وأعتقد أن التقييم أو إرسال رسالة سياسية من كافة الفرقاء السياسيين فالمكان الطبيعي له هو التدخل في مناقشة التصريح الحكومي.

أنا في نظري لا ينبغي علينا جميعا أن نستبق الأحداث، لأن هذا البرلمان هو مقر ورمز للسيادة المغربية، وجميع ما يقال هنا ليس باستعراض للأرقام بقدر ما هو توضيح للسياسة المعتمدة من طرف الحكومة وما أنجزته، ما لم ينجز في السنوات السابقة، وما يعرفه المغرب من تطور وأوراش كبرى بفضل هذه الحكومة وتحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، إذن نتمنى أن يكون لكل مقام مقال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، والكلمة لرئيس فريق التجمع الدستوري الموحد، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد سعيد التداوي:

السيد الرئيس الله يخليك في إطار تسيير الجلسة، الله يخليك السيد الرئيس، ضبطوا الإحاطات الله يجازيكم بخير، اللي بغا ينتقد شي حد أو يمدح شي حد، راه كاين الأجوبة عند الوزير الأول، أعطانا الحق باش نجابووه نهار الجمعة، الله يخليك راه كاينة قضية طارئة، احنا عندنا أسئلة،

الإحاطة الحقيقية هي ما هي المعايير التي اعتمد عليها الوزير الأول باش
يجي البارح لمجلس النواب...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا الله يخليك، أرجوك، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس، بشكل مفاجئ وبطريقة غير مسبقة لجأت مؤسسة
القرض الفلاحي إلى تسخير وكالة خاصة لاستخلاص الديون المترتبة على
الفلاحة، في الوقت كنا ننتظر من الحكومة التدخل لمعالجة آثار
الفيضانات، كما سبق وأن التزمت وتعهدت أمام المتضررين، نفا جأ اليوم
وإلى حد الساعة على غياب أي مبادرة فعلية في حجم الخسائر التي
تكبدها الفلاح.

السيد الرئيس، قرار القرض الفلاحي سيؤزم وضعية الفلاح المغربي،
كون أن هذه المؤسسة المالية أحالت ملفات ديون الفلاحة على المحاكم
التجارية قصد حجز ممتلكاتهم.

السيد الرئيس، هذا الملف يجب أن يعالج في إطار التضامن الوطني
مع المناطق المنكوبة، لأن المسؤولية السياسية والاجتماعية للحكومة ثابتة
في معالجة آثار وخسائر الفيضانات.

السيد الرئيس، كيف يمكننا أن نستسيغ التعامل بعقلية مالية صرفة
دون استحضار الجانب الاجتماعي وا لاقتصادي لمشروع المخطط
الأخضر، الذي تراهن عليه البلاد قاطرة للتنمية وتحسين ظروف عيش
الفلاحة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

ونشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال
هذه الجلسة، وعددها 19 سؤالا، 7 أسئلة منها آنية موجهة لقطاعات
الفلاحة، التجهيز والنقل، 12 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات
الفلاحة، التجهيز، العلاقات مع البرلمان، الإسكان، التربية الوطنية،
تحديث القطاعات العامة.

وأجدد التأكيد على ضرورة التزام السادة المستشارين والوزراء بالتوقيت
الحدد في النظام الداخلي لضمان استفادة الجميع من البث التلفزيوني.
نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة للسيد وزير
الفلاحة حول نتائج الموسم الفلاحي والإجراءات المتخذة للحد من آثار
الفيضانات، ونظرا لوحدة الموضوع التي تجمعها أستأذن المجلس الموقر
بعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطى الكلمة للسيد الوزير للإجابة
عنها، شكرا.

إذن السؤال الأول في الموضوع يتمحور حول حصيلة نتائج الموسم
الفلاحي والإجراءات المتخذة للحد من آثار الفيضانات والبرد،
للمستشارين المحترمين السادة : عبد الحميد السعداوي، محمد فضيلي،
حميد كوسكوس، عمر أدخيل، أحمد الجوهري، أولعيد الرداد، إدريس
مرون، البكاي بورجل، الهاشمي السموني، إبراهيم فضلي، الحاج عبد الله
المظفار، بناصر أزوكاغ، سعيد التداوي، عمر مكدو.
الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد سعيد التداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد، إن موسم الحصاد على الأبواب، والقطاع الفلاحي ببلادنا
عاش خلال هذه السنة نكسات في بعض الجهات، خصوصا بعدما
تعرضت مجموعة من المناطق ببلادنا في الأسابيع الأخيرة لعواصف رعدية
قوية، تسببت في عدة خسائر مادية، هم ت على الخصوص القطاع
الفلاحي، حيث أتلّف البرد أي "التبروري" محاصيل زراعية وأشجار مثمرة
بمساحات تعد بألاف الهكتارات، وبكل الجهات المختلفة على صعيد
المملكة.

وتأتي هذه الكارثة الطبيعية في وقت لازالت فيه بلادنا تعيش آثار
سلبية ناجمة على الفيضانات المهولة، خصوصا بمنطقة الغرب، وما أدراك
الغرب، وإقليم خنيفرة والدار البيضاء وسوس، وإلخ...

ومن هذا المنطلق، نود، السيد الوزير، مساءلتكم : ما هي التوقعات
للموسم الفلاحي الحالي؟ وما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة
لمواجهة آثار الفيضانات والبرد؟ شكرا السيد الرئيس، أحتفظ بم تبقى من
الوقت للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني في الموضوع يتمحور حول مخلفات الفيضانات الأخيرة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، مصطفى القاسمي، محمد السوسي الموساوي، محمد بنشايب، علي قيوح، خليل الإبراهيمي، محمد بلحسن خبير، محمد كريم، محمد بلحسان، العربي سديد، محمد بنزيدية، مصطفى أبو الفراج، جمال بنريعة، بلعيد بنشمسي، علي جغاوي، محمد العزري، رفيق بناصر.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي العربي.

المستشار السيد العربي سديد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيداتان المستشارتان المحترمتان،

السادة المستشارين المحترمين،

عرفت بلادنا خلال الفترة الأخيرة أمطارا غزيرة، تسببت في فيضانات كثيرة، تضررت جرائها مساحات شاسعة من الحقول والأراضي الفلاحية، وعرضت مصالح الفلاحين إلى التلف والضياع، كما هو الشأن مثلا بالنسبة لسهل الغرب الذي غمرت المياه مساحات شاسعة من هـ للسنة الثانية على التوالي، وكما هو الشأن أيضا بالنسبة لسهل سوس- ماسة-درعة، الذي عرف كذلك خسائر لا تقل أهمية عن تلك التي أصابت منطقة الغرب، حيث غمرت المياه جميع الحقول، خاصة تلك المتواجدة بسافلة السدود، وكما قضت على قطعان الماشية بكاملها، وحطمت الإسطبلات و الطرقات، وهدمت الدور، خاصة في كل من قيادة ماسة وجماعة ولاد داحو والكردان وقيادة أركانة.

وفعلا قامت مصالحكم المحلية مشكورة بتجرد الخسائر والأضرار التي لحقت بالفلاحين في جميع المناطق، وكما تعلمون، السيد الوزير، فقد نجم عن هذه الكارثة نقص كبير في الإنتاج مقارنة مع الموسم الماضي.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات العملية التي تنوي الحكومة اتخاذها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه مما خلفته الفيضانات الأخيرة؟ وما هي التدابير الاستعجالية المزمع القيام بها للحد من آثار تلك الفيضانات والكوارث على الفلاحين عموما والصغار بشكل خاص؟

كما نسائلكم، السيد الوزير، ألم يكن الوقت بعد لخلق صندوق خاص للفلاحين المتضررين من الكوارث الطبيعية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه معالجة مخلفات الأمطار الغزيرة في مجال الفلاحة، والتدابير المتخذة للحد من آثار الفيضانات، للمستشارين المحترمين السادة: حسان ال غوي، عبد اللطيف أعمو، العربي خربوش، أحمد الرحموني، أحمد حاجي، الحسن أكوچكال، عبد الرحيم الزمزمي، محمد الزعيم، جناح عبد العزيز، عبد المولى حمري، محمد عداد الزغاري.

تفضل السيد المستشار

المستشار السيد حسان ال غوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

إخواني المستشارين المحترمين،

لقد خلفت الفيضانات التي عرفتها عدد من المناطق ببلادنا خسائر كبرى، سواء على مستوى المنتوجات الفلاحية والمساكن والبنيات التحتية، ففي منطقة الغرب مثلا تضررت المنتوجات الفلاحية الشتوية بشكل كبير، بل أن أغلب الفلاحين ضاعت مزرعاتهم، ولم يتمكنوا من خلال إمكانية المزروعات الربيعية من إنقاذ السنة الفلاحية لكون المياه غمرت مساحات شاسعة مع استمرار وجود برك مائية، مما يصعب إنجاز الزراعات الجديدة والبديلة، وهذا يطرح ضرورة إيجاد صياغة لمساعدة الفلاحين لتعويضهم عن الخسائر التي تكبدوها.

نسائل معاليكم عن التدابير التي اتخذتها الوزارة لمعالجة مخلفات الأمطار الغزيرة والفيضانات التي عرفتها بلادنا خلال فصل الشتاء الماضي في مجال الفلاحة؟ وما هي إستراتيجية الحكومة للحد من آثار الفيضانات والبرد؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السؤال الرابع موضوعه حصيلة الموسم الفلاحي الحالي... تفضل.

المستشار السيد حكيم بن شماش:

السيد الرئيس، أنا تعمدت منطلبة نقطة نظام إلا في هذه اللحظة بالذات التي غادي تعطيو فيها الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، بعد قليل وكيف ما هو معتاد منذ سنوات ستقومون بتلاوة أسماء لائحة طويلة من السادة المستشارين، بعضهم حاضر وبعضهم الآخر غائب، نحن نعتبر أن هذا مظهر من مظاهر العبث واللامعقول في هذه المؤسسة، كيف نسمح لأنفسنا بأن نضيع الكثير والكثير من الوقت في تلاوة لائحة من أسماء السادة المستشارين ومعظمهم أو نصفهم غائب؟

ولذلك نحن عندنا رجاء وعندنا طلب، نطلب من السادة المستشارين المحترمين أن يتضامنوا مع فريق الأصالة والمعاصرة، ونخرج بقرار وهو الكف عن تلاوة أسماء السادة المستشارين، لا نريد أن نعطي صورة سلبية للرأي العام الوطني، كيف نسمح لأنفسنا بأن نتلو أسماء سادة مستشارين كإين غير الكراسي الفارغة، الكثير منهم ما حاضروا، إذا بغاؤا السادة المستشارين يتضامنوا معنا في هذا الطلب، نحن نعفيكم، إلى مبعاش يتضامنوا معنا، نحن نعفيكم من تلاوة لائحة أسماء السادة المستشارين ديال فريق الأصالة والمعاصرة، وملي تبغيو تعطيو الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، رجاء قولوا الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، واحنا عارفين في إطار توزيع المهام لمن تعطيو الكلمة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضل السي الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

هذا الموضوع أثير في ندوة الرؤساء، وبحضور السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وكان هذا الموضوع عليه إجماع ديال جميع رؤساء الفرق، على أساس في المستقبل غادي نمشيو في هذا الطرح على أساس يكون إسم ديال الرئيس وأربعة ديال الإخوان، باش إلى ما حضر هذا ينوب عليه الآخر، إذن هذه المسألة حسمنا فيها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

أختي، إخواني،

أؤكد للمرة الثانية بأنه هذا الموضوع نوقش على مستوى ندوة الرؤساء، ولقد سبق أن ناقشنا كذلك هذا الموضوع، وتقرر في ندوة الرؤساء بحضور السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وقررنا أن تكون على أكثر تقدير، أكثر عدد هو خمسة حتى أربعة، وبالتالي هذا قرار لندوة الرؤساء، لكن ما وقع هو أنه المراسلة من طرف الفرق تمت البارحة قبل اتخاذ هذا القرار، وبالتالي هذا القرار اتفقنا عليه، لا فائدة للرجوع إلى أشياء أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضل.

المستشار السيد حكيم بن شماش:

حجة إضافية، السيد الرئيس، إذا كانت ندوة الرؤساء اجتمعت وقررت توضع حد لهذه المهزلة ديال ساعة الوقت كتضيع في تلاوة الأسماء التي العدد منها ما كايناش، احنا كنقولو هذا شيء إيجابي، ولكن احنا بغينا نمشيو أبعد من ذلك، احنا نعفيكم من تلاوة الأسماء، ما بغينا لا 4 و لا 5.

السيد رئيس الجلسة:

إلى اسمحتو، الاجتماع كان البارح ديال ندوة الرؤساء، وقررنا على أساس الأسبوع المقبل، لأن كانوا امشاو الأسئلة، وكانوا امشاو الأسماء وكلشي كان مشى، إذن أنا بالنسبة لي إذا كان السيد رئيس الأصالة والمعاصرة يجبذ عدم تلاوة الأسماء، فله ذلك، ماشي إشكال.

إذن السؤال الرابع موضوعه حصيلة الموسم الفلاحي الحالي والإجراءات المتخذة للحد من آثار الفيضانات وموجة البرد، تفضل فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحفيظ أحتيت:

شكرا السيد الرئيس.

نعلم، السيد الوزير المحترم، أن انطلاق الموسم الفلاحي الحالي قد صادفه العديد من الصعوبات والمشاكل، والتي تجلت في الارتفاع المهول الذي عرفته أئمة البذور والأسمدة، بالإضافة إلى تأخر هطول الأمطار وما عقبها من نتائج سلبية على العديد من الفلاحين، الذين قاموا بعملية الحراثة، مروراً بالأمطار الطوفانية التي عرفتها العديد من المناطق، والتي خلفت هي الأخرى العديد من الأضرار التي يصعب تجاوزها، وانتهاء

بموجة البرد والعواصف الرعدية القوية، والتي همت هي الأخرى مجموعة من المناطق وعلى رأسها إقليم الحاحب وإفران.

السيد الوزير، إ ذا أضفنا إلى كل هذه المعطيات تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وما أعقبها من انكماش للسوق العالمي، وانخفاض الإقبال على المنتوجات الفلاحية، فإننا نساءلكم عن حصيلة الموسم الفلاحي الحالي، والإجراءات التي اتخذتها الوزارة للنهوض بهذا القطاع وتجاوز المخلفات السلبية التي أضحت يعيشها العديد من الفلاحين، الأمر الذي انعكس سلبا على أئمة المواد الأولية والحاجيات الضرورية للمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الخامس والأخير في الموضوع، يتمحور حول إجراءات مواجهة آثار الفيضانات، للمستشارين المحترمين السادة، إدريس الراضي، عبد الحميد الهاشي، عادل المعطي، لحسن نبيه، الغازي الغرابية، عمر الجزولي، البشير أهل احمد، عبد الحميد أبرشان، محمد تاضومانت، المهدي زركو، محمود الحساني، محمد برطني، سلامة حفيظي، الحو المربوح، محمد المفيد، العلمي التازي، عبد القادر سلامة، محمد عبو.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس، ما غاديش يكون عندي التعقيب، ولهذا ذاك الحق ديالي في التعقيب إلى زدت شي اشوية في الوقت، حاول اشوية تتساهل معي، إلى زدت، إلى ما زدشاي راه الدنيا هانية، شكرا السيد الرئيس. جهة الغرب- الشراردة- بني يحسن عرفت الفيضانات السنة اللي دازت، والفيضانات اللي دازت أنه المنطقة ضربها الفيضان مرة واحدة، هاذ العام هذا الفيضانات ضربت المرة الأو لي، وتنشكرو السيد وزير الفلاحة أنه في المرة الأولى كان زار المنطقة ودار سياسة القرب، واعطانا الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة، ولكن من بعد المنطقة عاودها الفيضان وعاود عاودها الفيضان، إذن 3 مرات والمنطقة تيضربها الفيضان.

فكانت خسائر كبيرة، السيد الرئيس، و هاذ الخسائر يمكن لي نقول لك كاين المنازل أكثر اللي طاحوا، كاين محاصيل زراعية كثيرة اللي امشأت، تقدر، ولو الوزارة مثلا تتقول لك 70 ألف هكتار، احنا نتقولو 150 ألف هكتار، والسنة اللي فاتت، وسبقنا قلناها للسيد وزير

الفلاحة أنه القرض الفلاحي يله قال لنا 12 ألف هكتار، وهذا إشكال كان مطروح.

ووزارة التجهيز كاين واحد المجموعة ديال الطرق اللي هي عاود ثاني ضاعت، ولكن المشكل، السيد الرئيس، فين مطروح؟ احنا تنشكرو السيد وزير الفلاحة اللي دار سياسة القرب، وتنشكرو السيد المدير الجهوي للاستثمار الفلاحي اللي حرس على أساس تدوز واحد العملية الآن ديال ذاك الشبي ديال (l'engrais)، وذاك الشبي ديال الذرة، وذاك الشبي ديال الشعير، في واحد الشكل اللي نقولو شيئا ما مزيان. اللي كاين، السيد الرئيس، هو خص نكونو موضوعيين، طلبنا اشحال هذا باش يتخلق صندوق ديال الكوارث الطبيعية، وعاد جات الحكومة مؤخرا وحققاتو، وهذه من المطالب ديالنا، يله الأسبوع الفارط عاد الحكومة اجتمعت خلقت هاذ الصندوق هذا، أش تيقوق ملي تتوقع كارثة طبيعية؟ كل وزير تيجيد من ذاك المشاريع اللي عندو تينقص منها وتيعطي لجهة أخرى، راه غير معقول هاذ المسائل هاذي كلها، إذن ذاك البرامج كلها اللي كانت تتعطي وتيعطوها بعض الوزراء متيلتزموش بها. الآن احنا أش تنطلبو، تنطلبو مثلا من وزير التجهيز يحضر معنا في المنطقة، وزير التعمير يحضر معنا في المنطقة يدير سياسة القرب، وزيرة الصحة تحضر معنا تدير سياسة القرب، وزير الداخلية كذلك يحضر معنا والسيد وزير الفلاحة يحضر معنا، علاش؟ باش يسمعو الهوموم ديال الممثلين ديال السكان، وعلاش تنقول هاذ الكلام السيد الرئيس؟ لأنه المرة الفاتية ملي ضربنا حنايا الفيضان أش وقع لنا؟ جا وزير التعمير دار بعض الإجراءات، هاذ الإجراءات اللي دار أشنو فيها؟ فيها غاذي يعطيو 750 ألف فرنك لذك الناس اللي طاحوا لهم البيوت، دياهم ملي تدارت هاذ العملية يله بني ذاك الطابلة، ولكن مكملش، عاود دار ذاك الشبي ديال التصدير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن 5 أسئلة في 15 دقيقة، ويتفضل للمنصة، تفضل السيد الوزير.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إذن المساحة المتبقية هي 85 ألف هكتار، تقرر دعم البذور بنسبة 90%، والأسمدة بنسبة 60%، موزعة ما بين 50 ألف من نورة الشمس، و30 ألف من الذرة و5 آلاف من الأرز.

وفي هذا الإطار، تم وضع البرنامج والمعايير وحصر لوائح المتضررين من طرف لجنة مشتركة، تضم الممثلين عن السلطة المحلية، المكتب الجهوي، والغرفة الفلاحية بجهة الغرب.

وقد تم إلى حدود 14 ماي 2010 توزيع 1912 قنطار من بذور نورة الشمس لفائدة 2300 فلاح، 8156 قنطار من بذور الذرة لفائدة 8000 فلاح، و80900 قنطار من الأسمدة المدعمة.

بالنسبة لزراعة الأرز، ستنتقل العملية خلال الأسبوع الحالي، وتحدد الإشارة إلى أنه تم تسجيل بعض الإكراهات بخصوص زراعة نورة الشمس نتيجة أولاً لاستمرار ركود المياه بالضيعات، وثانياً الارتفاع المهول لدرجة الحرارة خلال النصف الأول لشهر أبريل، وكاين انقطاع مرحلي في تزويد النقط ديال البيع بالبذور نظراً لصعوبة إفراغ الباخرة بسبب الرياح القوية المسجلة بميناء طنجة، ولمواجهة هذا الانقطاع، وتلبية طلب جميع الفلاحين، تم الاعتماد على معيار المساحة الممكن دعمها حسب المساحة الضائعة.

هذه الإكراهات أدت إلى عزوف الفلاحين عن الزراعة ديال نورة الشمس بالمناطق البورية، وارتفاع الطلب على زراعة الذرة، لذا تم تقليص برنامج نوار الشمس إلى 20 ألف هكتار وتعويضه بمساحة إضافية لزراعة الذرة، التي انتقل برنامجها من 30 ألف هكتار إلى 40 ألف هكتار، وفي هذا الإطار تم كذلك اعتماد معيار المساحة الممكن دعمها بالنسبة للمساحة الضائعة لزراعة 40 ألف هكتار حتى يتمكن الجميع من الاستفادة.

ويمكن أن نتساءل لماذا هذا التحديد؟

أولاً، لأن 40 ألف هكتار من الذرة يمثل ثلث المساحة المسقية بالغرب، وهو حد أقصى، كما أنه يمكن زراعة الذرة بالمناطق البورية ثانياً، زراعة أكثر من 40 ألف هكتار من الذرة، يمكن أن يؤدي إلى وفرة الإنتاج، وبالتالي إلى انخفاض أسعار السوق، وغادي تضر هنا الفلاح.

إذن سيكون لدينا 65 ألف هكتار، تم ويتم استبدالها من أصل برنامج 85 ألف هكتار اللي اخذت عليه التعهد الحكومة، 40 ألف

عرف الموسم الفلاحي في بعض الأحيان تساقطات مطرية استثنائية وعواصف رعدية مصحوبة بالبرد تسببت في خسائر متفاوتة بعدة مناطق بالمملكة، فبالنسبة للفيضان يمكن إجمال أهم الخسائر اللي همت القطاع الفلاحي، حيث غمر حوالي 168 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية بالمياه، منها 135 ألف هكتار في الغرب، إتلاف التجهيزات الهيدرولفلاحية والمسالك، وانجراف جنبات الوديان، وتوحد قنوات صرف المياه.

بالنسبة للعواصف الرعدية المصحوبة ببرد، اللي همت بالخصوص منطقتي الخميسات وسائيس، يمكن إجمال أهم الخسائر في تدهور حوالي 30 ألف هكتار من الحبوب والأشجار المثمرة.

كيف تعاملت الحكومة مع هذه الوضعية؟

أولاً يجب أن نذكر، وكما قال السيد المستشار المحترم، أنه زرنا المناطق اللي تضرر فيها الإنتاج الفلاحي بشكل كبير للتواصل مع المنتجين والمنتخبين، الغرب بتاريخ فاتح فبراير 2010، منطقة ماسة السفلى التي تعتمد بشكل حصري على إنتاج الحليب، منطقتي الخميسات وسائيس، حيث التقيت يوم الجمعة 23 أبريل 2010 بمكناس بالغرف الفلاحية المعنية، كما أذكر أنه وقفت شخصياً بميناء أكادير على الخسائر التي عرفها أصحاب قوارب الصيد البحري؛

ثانياً، وضع برامج استعجالية للمناطق الأكثر تضرراً، إذن الغرب وماسة ومنطقتي الخميسات وسائيس، لمساعدة الفلاحين على الحفاظ على نشاط تربية الماشية، وكذا لمعاودة نشاطهم الزراعي عبر عمليات استبدال الزراعات الضائعة؛

ثالثاً، وضع برامج لترميم التجهيزات الهيدرولفلاحية المتضررة، والعمل على الإسراع بتنقية شبكة الري بالغرب.

فعلى مستوى التدخلات الاستعجالية، كان كراء 20 جرافة لفك العزلة، توزيع 58 ألف قنطار من الشعير بالجمان لفائدة 32 ألف مستفيد، وتلقيح 85 ألف و600 رأس من الأغنام، و13 ألف من رأس من الأبقار.

أما على مستوى الزراعات البديلة، نذكر بأن المساحة المغمورة وصلت إلى 135 ألف هكتار، 110 ألف هكتار ضائعة، اللي هي فيها الحبوب والكلاء، فيها 13 ألف هكتار والزراعات السكرية والخضروات، فيها 25 ألف هكتار تتم زراعتها بالخضروات في البحير والطماطم الصناعية.

- إعادة جدولة مديونية الفلاحين المتضررين بدون صوائر وبدون فوائد.

وكذلك من جهة أخرى نحن نعمل على إعادة النظر في تشغيل منظومة الإنذار والمحطات المضادة للبرد، التي تتكون حاليا من 91 محطة بالمناطق الأكثر عرضة.

أما بخصوص المناطق الأخرى، قد همت الأضرار المسجلة على الخصوص إتلاف التجهيزات الهيدرولفلاحية، وحسب التقديرات الأولية، تقدر التكلفة الإجمالية للخسائر بحوالي 366 مليون دينار درهم، وسيتم التدخل لاستصلاح هذه الأضرار حسب الأولويات.

وأخيرا بخصوص تقييم الموسم الفلاحي، كانت للظروف المناخية، بالرغم من الأضرار التي خلفتها والتي تطرقت لها، آثار إيجابية على نمو الزراعات الخريفية والأشجار المثمرة في ظروف ملائمة، وتحسين كذلك مستوى حقينة السدود والفرشة المائية، واقتصاد مصاريف الري والطاقة، والرفع من الوفورات الكلفية والماشية، والإجراءات المتخذة من قبل الدولة لتوطيد مكتسبات الموسم الفارط، وخاصة من خلال توفير البذور (حوالي مليون و200 ألف قنطار)، والرفع من الدعم الموجه لها، كإين كذلك الجهودات الجبارة التي بذلها الفلاحون، والذين تمكنوا، رغم تأخر الأمطار في بداية الموسم، من زرع حوالي 4,8 مليون هكتار من الحبوب.

حل المؤشرات تبشر بتحقيق نتائج مرضية على مستوى الإنتاج النباتي والحيواني، فمن المرتقب أن يصل الإنتاج من الحبوب الرئيسية إلى 38 مليون قنطار من القمح الطري، و17 من القمح الصلب، و25 مليون قنطار من الشعير، وغادي يرتفع إنتاج الحوامض والبواكر بحوالي 10% و7% على التوالي، وغادي يرتفع الإنتاج ديال اللحوم الحمراء بحوالي 1%، واللحوم البيضاء بـ 19%، وسيجاوز حجم الإنتاج من الحليب 2 مليار دينار اللتر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، إذن التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة للفرق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم، السيد سعيد التداوي.

المستشار السيد سعيد التداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا للسيد الوزير على الأجابة ديالكم، وفي الحقيقة احنا هنا باش كنساعدو الحكومة في إطار المراقبة ديالنا نساعد الحكومة، واحنا لا

هكتار ديال الذرة و20 ألف هكتار من نورة الشمس و5 ألف هكتار ديال الأرز.

بالنسبة لفلاحي المناطق البورية الذين لم يستفيدوا من برنامج زراعة نورة الشمس بمنطقة الغرب، والتي بقت فيهم 20 ألف هكتار اليوم اللي ما استفادوش، هاذ الن اس وهاذ الفلاحة يمكنهم الاقتناء ديال الأسمدة المدعمة بـ 60% لاستعمالها عند الدخول الفلاحي المقبل، وقد تمت تحديد ثلاثة ديال القنطار لكل هكتار.

بالنسبة لترميم المنشآت الهيدرولفلاحية، تواصل الأشغال بالنسبة للبرنامج ديال 2009 اللي كيهم 1022 كلم، وتم الشروع كذلك في تنفيذ الشطر الأولي ديال 2010 على طول 400 كلم على أن يتم الإنجاز ديال الشطر الثاني ابتداء من يونيو 2010، أما برنامج 2011 اللي غادي يمتد على 750 كلم، فالدراسة ديالو الطبوغرافية جاهزة في أكتوبر 2010، وأود أن أخبر السادة المستشارين أنني سأقوم بزيارة لمنطقة الغرب في القرب العاجل إن شاء الله للوقوف على تقدم الإنجاز. وبخصوص منطقة سوس ماسة، تم إبرام اتفاقية مع التعاونية الفلاحية "كوباك" لتنفيذ برنامج خصص له مبلغ 14 مليون و660 ألف درهم كيتمحور حول اقتناء وتوزيع ديال 111 العجلات الحامل، 200 نعجة من السلالة المحلية، توزيع 3805 طن من أعلاف الماشية لتغطية حاجيات القطيع لمدة 3 أشهر، واقتناء 125 قنطار من البذور الكلفية لزراع 400 هكتار من الفصة، 100 هكتار من الذرة الكلفية، وسيتم توزيع هاذ البذور وتلقيح الماشية ضد الطفيليات الداخلية والخارجية. ولحد الآن تم توزيع حوالي 3200 طن، و1356 طن من التبن، وتلقيح 26 ألف رأس من الأبقار و1103 رأس من المجترات الصغيرة، وسيتم بالشروع في توزيع المواشي والبذور الكلفية في الأيام القليلة المقبلة، هذا فيما يخص ماسة السفلى.

بالنسبة لمنطقتي الخميسات وسائيس، مباشرة بعد اجتماع الفاعلين يوم الجمعة 23 أبريل 2010 بمكناس، عملت مصالح وزارة الفلاحة ووزارة المالية بشراكة مع المؤسسات المعنية على إنجاز برنامج للتخفيف من آثار تساقطات العواصف الرعدية المصحوبة بالبرد، يتمحور حول:

- دعم قيمة الانخراط في نظام التأمين الذي تمنحه الشركات المتخصصة في هذا المجال، وكذا تسهيل المساطر؛

إرساء دعم لتحفيز الفلاحين على تجهيز ضيعاتهم بالشباك الواقية من البرد بـ 40%؛

آلاف طاح ل 5000، والتي تحققت هي 3000 هكتار، الأسباب ديالها معروفة لأنه التأطير ما كانش والإرشاد ما كانش في هذا الإطار. هاذ 3000 هكتار قتلو أنه هاذوك الناس ديالها غيدوزوا من 15 قنطار إلى 60 قنطار، الله يخليك، السيد الوزير، عملوا شي لجنة وخرجوا لمنطقة الشاوية وغتشوفوا أنه ... احنا كنتنماو أنكم تخرجوا و تشوفوا الحصيلا، غتعرّفوا أن ذاك الشي اللي قتلو راه مكينشاي منو لأنه غلطلوكم الناس ديالوكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي سديد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا معالي الوزير على الإجابة ديالكم، و نشمن الجهود التي تقومون بها على رأس هذه الوزارة، كما نشكركم على الوقفة التي قمتم بها بجانب الفلاحين، وحضرتم حتى للمناطق ديال الكوارث، لكن معالي الوزير اليوم احنا باقين تلاحظو أنه في بعض المناطق بعض القنوات مازال عامرة بالتراب، خصوصا في مناطق أولاد اسعي د الغرب، ولازلنا كنشوفو بأن بعض الأحواض المائية مازال ما وصلها الماء بسبب إتلاف القنوات بسبب الفيضانات بمناطق الكردان وأولاد تايمة.

هذا كلو وكنقولو، السيد الوزير، أنه جاء في بعض خطاباتكم أنه كتواجد واحد 440 نقطة سوداء اللي كتسبب فيها الخسائر بالنسبة للفيضانات، كنتساءلو على المصير ديالها فين وصلت؟ واش ما يمكنش أن هاذ المناطق السوداء ناخذوها كعمل ونصلحوها ونوجدوها للأعوام الحماية باش ما يوقعش لنا هاذ الفيضانات؟

نتساءل ثانيا، معالي الوزير، أنه بالنسبة لهاد المناطق اللي هي وقعوا فيها الكوارث أنه ما تكلمتوش على جدولة ديال القروض بالنسبة لهاد الناس المتضررين.

كاين ثاني أنه اللي كنقولو أنه هاذ الإعانات، حقيقة، أنه احظت بعض المناطق، وكنطلبو بأنه بعض المناطق حتى هي تشملها هاذ الإعانات، وخصوصا الناس اللي طاحوا لهم الديور ديالهم في بعض المناطق كأولاد داحو والكردان والغرب.

في الأخير، معالي الوزير، مرة أخرى كنشكروكم، وكنتمناو أنه تقولوا لنا ذاك الثمن المرجعي للقمح ديال هاذ السنة، لا بالنسبة لقمح الاستهلاك، ولا بالنسبة للقمح الموجه للبذور.

نشك فيما جنتم به وفي النزاهة ديالكم وفي العمل ديالكم كشخص، لكن مع كامل الأسف في بداية الفيضانات طلب الفريق الحركي عقد لجنة الفلاحة باش نتفادوا واحد العدد ديال المشاكل لأن قال لك ما كتبكي غير المحبوبة.

احنا فلاحه وكنعرفو ما يقع في الدعم، كنا نتمنى هاذ الأسمدة اللي اعطينينا، السيد الوزير، أنا غنتكلم على الفيضانات هي الأولى ومن بعد على الدعم اللي جا فيها عاد ن دخلو للموسم الفلاحي، كنا نتمنى أن ذيك اللجنة تعطيها اهتمام وتجيو وتحضروا معنا، لاش؟ غير راه احنا دوزنا تجارب، دوزنا فيضانات ودوزنا واحد العدد ديال المشاكل، على الأقل ذاك الدعم تكون غير ذاك الكيس فاش غادي تجي ذيك الأسمدة مختلف على الكيس اللي موجود في السوق، يكون كيس أبيض ومكتوب فيه هذا دعم للغرب باش إلى جبرناه في شي منطقة أخرى نعاقبو مآليه، وأنا كنطلب منك تفتح بحث، لأنه أخيرا أخذتم قرارات وأهنتكم عليها في الغرب، اعملتو على أنه اللي ما احترش واجبرتوه حارث ما تعطيوش الأسمدة، كايبة الأسباب علاش؟ ولكن نشوفو هاذوك اللي اخذوا الأسمدة وما حرثوا وما داروا حتى حاجة، خصنا نحاسبوهم، ماشي ياخذ البون من عند (l'office) ويمشي ياخذ السلعة، احنا كنا هاذ الشي علاش بغيناك تجي عندنا للجنة.

الأكياس اللي اعطيني فيها 60% من لفوس ديال المال العام، كنا ابغيناها تكون مختلفة على هاذيك اللي في السوق باش إلى كانت في منطقة أخرى باينة، آش جات تدير هنا؟ كيمكن ذيك الساعة للأمن والدرك الملكي وجميع القوات تتدخل وتعرف وتدير بحث ديالها كيفاش هاذ الكيس اسبق في جهة أخرى من غير هاذ الجهة، ما يمكنش يتداول في جهة أخرى إلا الغرب، هذا فيما يخص الدعم.

فيما يخص الموسم الفلاحي، السيد الوزير، قتلو على أنه كايبة 4 مليون و800 ألف هكتار اللي تحرثت، واعطينونا تقريبا الحصيلا كتقولوا 55 مليون ما بين القمح الطري والقمح الصلب، إلى حيدنا واحد المليون ونص ديال الشعير من ذيك 4 مليون و800 كنشوفو أن المعدل ماشي هو التصريح اللي جيتو به في مكناس، التصريح ديالكم أنا نعطيكم مثال بسيط غير على مستوى الشاوية.

في معرض مكناس، في القناة الثانية قتلو على أنه عند الم جّم عين، غادي تدوزوا، كان البرنامج كيتوقع 10 آلاف هكتار، من بعد 10

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لفريق التحالف الاشتهر اكي، تفضل السي أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات،

السيد الوزير،

بدون شك على أن الأمطار التي عرفتها البلاد والعواصف

والفيضانات المترتبة عنها شملت جميع المجالات أو كثير من المجالات

الحضرية والقروية، وشملت حتى البحر، فتضاعفت وكثرت الخسائر، وأن

الشعب المغربي بكامله تعباً وعبر من جديد عن تضامنه من أجل مواجهة

مخاطر هذه العواصف، كما أن الحكومة هي أيضاً كانت في مقدمة

المعبين، ولا بد أن نذكر بالدور الهام الذي قامت به السلطات المحلية في

كل المناطق التي شملتها هذه العواصف، وبالمناسبة لا بد أن نترحم على

أرواح الضحايا لهذه العواصف.

السيد الوزير، من الطبيعي وأنكم في مقدمة من واجهوا هاته

العواصف أن تبادروا إلى تقديم عدد كبير من المبادرات في مجال الحد من

آثار هذه الكوارث من نظرة ذكية، تشملها براكماتيكية كبيرة من خلال

الإسراع إلى إنجاز إصلاحات هيدرומائية، وكذلك مضاعفة الدعم،

وإدخال عدد من الحلول داخل البرنامج المهيأة في إطار برنامجكم العام

حتى لا تتم الخلخلة.

الذي يهمني، السيد الوزير، ماذا قمتم به فيما يتعلق بالمعالجة

الإنسانية في الغرب تطالب من الحكومة بأن تصرح بأنها منكوبة، في

الجهات الأخرى كسايس والخميسات وسوس نفس الشيء، ماذا يعني

اعتبار التصريح بمنكوبية المناطق، ليس إغلاقها بل النظر إلى دور الإنسان

والتعاطف معه، من خلال تقديم الإعانات الكافية حتى لا يزيد من فقد

الآمال، ما هي الإعانات التي قد تتم، والتي في علمنا أنها بقيت غير

كافية؟ كذلك تعني تضعيف التأمين وتفعيله منذ مدة، أشير إلى هذا قبل

من خلال تذكير الحكومة في تسريع آليات إعداد صندوق مواجهة

الكوارث.

ثالثاً، فيما يتعلق بإعفاء الفلاحين والتعامل معهم بشكل ملائم،

إعفاء يعني تجميد الفوائد، يعني إعادة جدولة، سمعنا سابقاً أن القرض

الفلاحي يتحرك لإعداد مساطر المتابعة.

وأخيراً أن الأمر لا يهمكم بل وزارات أخرى يهمها الأمر، ونظن

على أن ورش إصلاح السدود والتهيؤ للموسم القادم مهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب على جواب

السيد الوزير، تفضل السي الكور.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنسجلو بطبيعة الحال مجموعة ديال المعطيات والإجراءات اللي

قمتم بها واللي غادي تقوموا بها، أولاً ما غاديش ندخل في هذه

الإجراءات اللي كنتمنى هو الوفاء بهذه الالتزامات، واحنا غادي ننتظرو

بطبيعة الحال تفعيل هذه الإجراءات اللي صرحتموها أمام السيدات

والسادة المستشارين.

السيد الوزير، أنا غادي نتكلم على جوج نقط، وغادي نركز على

النقطة الأولى وهي بطبيعة الحال الوقاية لأنه راه ما يمكنش هذه الحكومة

تغلب على معالجة وتعويض جميع المتضررين من جراء هذه الكوارث

الطبيعية، ولهذا اللي كتهملوه، السيد الوزير، هو الوقاية، بحيث أنا نقول

لك بأن ما غنتكلمشاي، إلى ابغينا نتكلمو على الوقاية أنا معرفتشاي

أشنو هي الإستراتيجية ديالكم للحد من هاذ الفيضانات اللي عرفتها

جهة الغرب-الشراردة-بني يحسن؟

تنظن أنه أولاً ماشي غير الفلاح اللي ضاع حتى المنشآت الحكومية،

المنشآت ديال الدولة حتى هي ضاعت، بغيت نركز على الوقاية لأنه مع

الأسف ما عندناش الوقت، وأنتم كتعرفوا الموضوع فيه بزاف ما يتقال

بصفة المغاربة كلهم فلاح، كايين الوقاية اللي غادي نركز عليها، وهو أولاً

شرتو في الجواب ديالكم للمدافع المضادة للرع، هاذ القنابل المضادة

للرع، قلتو بأن غادي توضعوا رهن إشارة هاذ المناطق 91 مدفع مضاد

للرع، أنا غادي نعطيكم واحد التوضيح فيما يخص التجربة اللي

كنعيشوها في جهة مكناس تافيلالت، وكنشكركم على الزيارة لهذه الجهة

اللي أتمنى إليها، احنا عندنا 16 مدفع، 16 مدفع حتى واحد من هاذ

المدافع متديكلونشا في ذلك الوقت اللي جات ذاك الكارثة، لهذا لا بد متفكروا في هاذ الجانب هذا، جانب مهم 16 مدفع حتى واحد متديكلونشا هادي واحدة.

ثانيا، هاد 91 مدفع اللي غادي توضعوا رهن إشارة هاذ المناطق، شكون اللي غادي يشرف عليها؟ شكون اللي غادي يصيينها؟ شكون غادي يصلحها؟ شكون غادي يستعملها؟ إلى آخره، هذا أمر ماشي ساهل.

السيد الوزير، تكلمتو على الدعم ديال 40%، الدعم ديال 40% مكافيش، السيد الوزير، هادي فلاحه عصرية متطورة، المهكتار يساوي على الأقل 140 ألف درهم، وانتم تتعرفوا هاذ الشيء، السيد الوزير، ولهذا 40 أو 50% ديالها 8 مليون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السي الراضي تفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير، تنطلبو منك الله يكثر الخير ديالك، تنطلبو من الوزراء المعنيين أنهم يجيو يزوروا الجهة ديال الغرب- الشراردة-بني يخسن علاش؟ لأن احنا دابا ملي تنشوفو الخسائر بالنسبة للمحاصيل الزراعية احنا تنقولو عندنا واحد الخصاص ديال 90 مليار، الطرق 60 مليار، يله السيد الوزير اعطانا 10 الملايير، هذا يمكن لي نقول لك من المصالح ديالو اللي اعطاوناهاد الرقم هذا، إذن خاصانا 50 مليار.

التعمير أشنو وقع لنا؟ اعطت الدولة (العمران) 45 هكتار على العام الفايث على أساس يمشيو لها ذاك الناس المتضررين من الفيضانات، من بع د اعطت واحد المجموعة ديال البقع وبدات تبيع العمران ب5000 درهم للمتر، في حين أنه احنا عندنا المترو تبتاع ب2000 درهم، فهاد المسائل كلها فين غادي نتطرقو لها، غادي نتطرقو لها في عين المكان أي في الجهة.

ولهذا تنطلبو منك، السيد الوزير، الله يكثر خيركم أنك هاذ الوزارة هادو باش تكون العملية ناجحة أنهم خصصهم يجيو يزوروا المناطق في عين المكان، وانتما قلتو زرتو اشحال من منطقة، يعطيونا هما فين امشاو، ابقاو هنا في الرباط راه حرام، ولهذا خصصهم يزوروا المناطق ويديروا سياسة

القرب، لأن سيدنا تدير سياسة القرب، ابغاهم يديروا سياسة القرب، علاش؟ باش العمليات ينجحوا لأن هادي راه فلوس ديال الدولة تنضيع بالله عليك، السيد الوزير، ملي تنقول لك أنا تعطات مليون ونصف

للبيت باش يتعمل، وما تعملوا بيوت ومنجحاتش العملية، هاد العام عندنا المساعدة، عندنا المكرن، عندنا الخنيشات، عندنا الصفا فحة، عندنا سيدي سليمان، كلهم فيهم مشاكل، ولكن يجيو هاد الوزارة لعين المكان يشوفوهم السكان على أساس احنا تنمثلوا السكان، علاش تنمثلوهم؟ من أجل مصلحة الدولة، باش نأطروا المواطنين، لأن كانت ناضت عندنا الزوينة واجتمعنا كبرلمانين، كرؤساء جماعات، على أساس أنه نهذو ونقولو راه الدولة دارت، ولكن يجيو هاد الناس يجلسوا معنا للأرض ونعطيوهم أشياء اللي غادي تنجح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات في 10 دقائق، تفضل للمنصة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

أولا اللي يمكن لي نقول أنه بالنسبة لهذه الجهات الكبيرة اللي كاينة، اللي وقعات ديال الفيضانات، لأنه هذا موسم غير عادي، أولا الشتاء كانت كثيرة، بحيث إلى كتذكروا السنة اللي كانت قبل، راه حنا هاد السنة فتنا ب 10% السنة اللي فلتت، اللي كان فيها الشتا كثير غير عادي، وتقريبا الملاء ديال السدود راه باقي الآن في 93%، هادي أشياء إيجابية، ولكن يعني سنة اللي عرفات جميع التحولات.

واللي يمكن لي نقول أنه رغم هاذ المشاكل وهاد الجهات المتعددة راه الحكومة قامت بواجبها، وتم تجنيد المصالح ديال الوزارة، سواء المركزية والجهوية والإقليمية والمحلية منذ الفيضانات الأولى، وذلك عبر زيارات ميدانية في مختلف المناطق المتضررة من أجل معاينة الأضرار والعمل على تلبية حل الطلبات.

وأمام ضخامة الخسائر وحالة الطوارئ كان من الضروري تحديد الأولويات حسب الأهمية ودرجة الضرر، على مستوى القطاع الفلاحي تمت الاستجابة لمعظم الطلبات، والنتائج الميدانية جد ملموسة، مما مكنا من المحافظة على دينامية الاستثمار في القطر اع، والحمد لله احنا غادي نخرجو للميدان وغادي نشوفو الغرب، وغادي نشوفو بأنه الغرب اخضر،

وبأنه الناس عملوا، اللي كيهننا هو هذه الثقة اللي بين الحكومة وبين كذلك الفلاحة، لأنه ملي كنقولو أنه كاينة الكلمة، كنوفيو بها، يمكن يكونوا إكراهات، ويمكن يكون مشاكل في ال تطبيق، احنا متفقين، احنا نهار اللي خرجنا وقلنا كاين الدعم عرفنا بأنه هاذوك الفلاحين يمكن ياخذ هذاك (*Les engrais*) ديالو وياخذها ويمشي يبيعهما، لأنه يفضل ياخذ الفلوس ولكن هو غالط، لأنه لو استعمل هاذوك الفلوس ديالو في الفلاحة ديالو غادي تجيب ليه نتيجة ومردودي أحسن.

و خرجنا (*L'inspection*)، وخرجنا 10 ديال (*Land Rover*) كيدورا في سيدي قاسم وفي الناحية ديال القنيطرة باش كترقبو وكنحاربو قبل ما يوقع ذاك الشئ، ولكن يظهر لي والإخوان اللي غادي يمسيو معنا في الغرب، بأن الحمد لله العملية اللي هي صعبة واللي هي تعاملات في شهر ونصف راه عملية رغم ذلك عملية ناجحة وفي مستوى ديال متطلبات ديال الحكومة.

احنا إلى اسمحتو إن الدعم والتدخل ديال الدولة كانوا ضروريين، ولكن يجب هاذ التدخلات ديال الدولة اللي كتجي كل سنة خصها تعتبر استثنائية كذلك، لأن في نظرنا يجب أن نتعامل مع الممثلين في مثل هذه الظرفية على واجهتين:

الأولى، هي تفعيل فعلا صندوق الكوارث الطبيعية ليتدخل في القضايا التي لا يمكن معالجتها إلا من طرف الدولة؛

الواجهة الثانية، عبر العمل على عصنة منتوجات التأمين لجعل الشركات المختصة تتدخل أكثر في القطاع الفلاحي، ونحن الآن بصدد إعداد دراسة التي سنتطلق إن شاء الله في الشهر المقبل على هاذ الشئ ديال التأمين ديال المنتوجات الفلاحية كلها، فين يمكن لنا نعملوها؟ في أي جهة؟ وأشنو هي المواد اللي يمكن لها؟ وكيف يمكن التدخل ديال الدولة؟ وكيف يمكن التدخل ديال الفلاح؟

فهذه الظروف الاستثنائية خصها تدخل في واحد الظروف اللي هي عادية، اللي كيباشروها شركات التأمين، وكتبشرها كذلك الدولة في بعض التدخلات اللي خصها تدخل.

بالنسبة لهاذيك 20 ألف هكتار اللي تكلمت عليها اللي ما شملهاش البرنامج ديال الزراعات البديلة، هذه هي اللي ابقات لنا ما توفقتناش، راه لقينا الحل، والحل هو أنه هاذ الناس اللي غادي يدخلوا في أكتوبر إن شاء الله ولا في سبتمبر في الموسم الفلاحي دياهم، راه غادي ياخذوا فيها واحد الدعم، وهاد الدعم غادي يعطي عن طريق أسمدة،

وغادي تكون مراقبة شديدة ومتابعة ديال الاستعمال ديال هاذ الشئ ديال الدعم.

فيما يخص القرض الفلاحي للمغرب، هو القرض الفلاحي ما يمكنش نطلبو منو أكثر ما يقدر يعطي، لأنه بنك كباقي الأبنك، وملزم بتطبيق الشروط الاحترازية التي يضعها بنك المغرب، راه ما يمكنش يعمل هكذا ويعمل هكذا، اللي كيي عمل السياسة ويعمل (*le soutien*) راه هو الدولة، إما البنك يعني راه بنك كباقي الأبنك اللي خصو يتعامل مع بنك المغرب في المعايير اللي كيتعاملوا بها الأبنك الأخرى.

ومرة أخرى أوكد على أننا كنا ولازلنا سنظل متواجدين فعليا وعلى أرض الواقع خلال كل أزمة كييعرفه القطاع.

بعض الأسئلة اللي جات اللي كتهم ذاك المدافع المضاد للرعدي، أنا فعلا تكلمت بأن كاينين 90، ولكن الإشكالية اللي كاينة أنه هاذ المدافع تعطوا لجمعيات، ولكن يمكن ما تعطواهمش (*les moyens*)، ما تعطواهمش (*la matière première*) باش يخدموا، ما عندهش الراديو باش يخدموا، وهذا ماشي شغل (*les associations*)، كييعني بأن الدولة حتى هي غتاخذ الأمور دياها، وهذا الشئ نحن بصدد باش نلقاو ليه واحد الحل كيف نتعاملو معه في المستقبل.

اللجنة الفلاحية، جئت للجنة الفلاحية، ودرنا اجتماع خاص على الفيضانات مع المجلس الموقر دياكم، وتكلمنا على هذه الإشكالية، وفي الباقي أنا متفق معك السيد المستشار أنه يجب تكون صرامة في المراقبة، ويجب أنه المواد والمنتوجات ديال التأمين نحسنوها باش تتماشى مع المتطلبات ديال مخطط المغرب الأخضر.

ملي كتجمع هاذوك المنتوجات بثلاثة اللي تكلمت كييعطيو 80 مليون قنطار، وهذاك الشئ اللي كنت قلت في مكناس، يعني في الملتقى الدولي ديال مكناس، 80 مليون قنطار اللي تعملت حسب الخبرات اللي تعملوا، واللي هي حوالي 80 مليون، غادي نشوفو النتائج النهائية، راه كتعرفوا بأنه مكنقولوش الرقم الأخير حتى كندخلو إن شاء الله في سبتمبر، وملي كيتدار الزرع في الخنشة عاد نقولوا بالضبط أش كاين، وللكن التقديرات الأولية هي 80 مليون، فعلا في الناحية ديال سطات كاين المناطق اللي هي ممتازة، أعطت إنتاجية ممتازة، وكاين مناطق اللي ما اعطاتش المردودية اللي هي في المستوى، وهاذوك الناس اللي تكلمت عليهم، اللي اخذوا 3000 هكتار اللي هما جمعين، هاذوك راه اعطوا هذاك الرقم اللي أعطينا ما بين 50 حتى 60 قنطار للهكتار، كاين في

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

العملية التي تطرقت لها في السؤال ديالكم ، السادة المستشارون المحترمون، كتنعود إلى سنة 2005، وقد استفاد من هذه العملية التي همت إلغاء ديون، تناهز 3 مليار ديال درهم، 100 ألف فلاح، منهم 86% من صغار الفلاحين، و12% تقريبا كتراوح المديونية ديالهم من 50 ألف و200 ألف، و2% كتراوح المديونية ديالهم من 200 إلى 500 ألف، وكان هذا هو السقف، ولكن راه كانت هذه المبادرة استثنائية وآخر عملية من هذا النوع.

غير أن القروض الفلاحية، القرض الفلاحي من أجل المصاحبة ديال الفلاحين والمعالجة ديال المديونية الذين يجدون صعوبة في التسديد، اتخذ مجموعة من التدابير، تتمثل في إيقاف المتابعات القضائية ضد الفلاحين المتضررين من الجفاف، مصاحبة الفلاحين أثناء الموسم الفلاحي الحالي، وذلك عبر مراعاة قدرات الفلاحين على الأداء بالمقارنة مع الديون المستحقة، وخلق إمكانيات جديدة للإعادة ديال التمويل ديالهم، ويتعين على الزبلاء كل على حدة التوجه إلى وكالتهم قصد الاتفاق على إحدى التدابير التي تناسب الوضعية ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب السيد المستشار المحترم؟ تفضل.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيد الوزير نشكركم على هذه الجهودات الجبارة التي تقوم بها

الحكومة ديالكم، ومن خلالكم كنبغيو نشكرو المؤسسة التابعة لكم، وكذلك على الجهودات التي كيقوموا بها.

هاذيك المنطقة، يمكن بعض المناطق الأخرى، وفي المنطقة ديال سطات ديال الشاوية ما اعطاش المردود، ويعني هذه سنة متفاوتة، يمكن في وسط واحد المنطقة كايين مناطق اللي غادي يعطيو واحد المردودية اللي هي عالية، والناس خدموا والناس حرثوا بكري، وكايين الناس اللي حرثوا معطلين وما عملوش (*le traitement des herbes*) اللي هما ما غاديش يكون عندهم المردودية.

ولكن بصفة عامة نحن واثقون أنه حوالي 80 مليون، يعني زائد أو ناقص 5%، راه يمكن غادي توصل لها البلاد ديالنا إن شاء الله، وهاذي كانت بعض الأجوبة السيد الرئيس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، ننتقل إلى السؤال السادس الموجه إلى السيد وزير الفلاحة حول إعفاء فلاحي المنطقة الجنوبية من ديون القرض الفلاحي، للمستشارين المحترمين : محمود دايلة، عمر حداد أحم د بابا، بوجمعة الغدال، محمد صالح داداه، الطيب الموساوي، محمد العزري، رفيق بناصر، إبراهيم أهل مامي، أحمد احميمد، محمد ولد الرشيد، بلعيد بنشمسي، محمد يرعاه السباعي، أحمد بولون، محمد بلحسان، عبد الناصر الحسيسن، فليتفضل أحد السادة المستشارين لسبط السؤال، تفضل.

المستشار السيد محمود دايلة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، غير خاف عليكم الدور الهام الذي قام به الصندوق الوطني للقرض الفلاحي سابقا قبل أن يتحول إلى بنك في دعم الفلاح ومساعدته، وكان قد سبق للحكومة أن أعفت عددا كبيرا من الفلاحين الذين كانت بدمتهم ديون تجاه هذا الصندوق بالنظر إلى سنوات الجفاف التي عرفها المغرب.

إلا أنه يلاحظ ، السيد الوزير، أن هذا الإعفاء لم يشمل إلا عددا قليلا من الفلاحين بالجنوب، بحيث أن فلاحي الجهة الجنوبية الشرقية والغربية لم يشملهم هذا الإعفاء إلا قليل منهم.

لذا، السيد الوزير، نسألكم، ماذا تعتمرون القيام به من أجل إنصاف هذه الشريحة كما هو معمول به في نظيرتها في الأقاليم الأخرى؟

وتتخذ بصرامة القرارات التي خصها تتخذ، باش نعرفو فين غادي يمكن يسمح.

احنا اللي يمكن لي نتكلم فيه اليوم، اللي يمكن لي نتكلم فيه اليوم هو إلى كايين شي إشكالية داخل هاذوك الناس اللي كان خصهم يتسامحوا، اسمحوا لهم وما سمحولهمش، هذا إشكال، أما الناس اللي مكانوش داخلين في المعايير وفي الحالة فكيصعب، ولكن يمكن لي نسهل أنه تكون لقاءات مع الإدارة العامة ديال (crédit agricole)، ويشوفوا حل من الحلول بالنسبة لهاذ الناس إن شاء الله في المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال السابع الموجه كذلك إلى السيد الوزير الفلاحة ، موضوعه مشاك ل التحفيظ، للمستشارين المحترمين السادة : إدريس الراضي، عبد الحميد المهاشي، عادل المعطي، لحسن نبيه، الغازي الغرابية، عمر الجزولي، البشير أهل حماد، عبد الحميد أبرشان، محمد تاضومانت، المهدي زركو، محمد الحساني، محمد برطني، سلامة حفيظي، الحسين أشنكلي، خيرى بلخير، الحبيب لعلج، عبد الله الغوثي، إبراهيم الحب. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي عادل المعطي.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، سؤالي له شقين:

الشق الأول، قامت وزارتك بمجهود فيما يخص تقريب إدارة المحافظة والمسح الطبوغرافي في عدة عمالات وأقاليم بالمملكة، إلا أنه في بعض الأقاليم تخلق إدارة المحافظة في عمالة ما ، ويحتفظ بمصلحة المسح الطبوغرافي في عمالة مجاورة، مما يخلق مشاكل عدة للمواطنين ويصبح تقريب الإدارة من المواطنين دون جدوى، وعلى سبيل المثال هناك إقليم فتي جديد بمدينة الفقيه بن صالح، إقليم الفقيه بنصالح، هناك المحافظة خلقت منذ أربع سنوات والمسح الطبوغرافي يوجد في مدينة بني ملال. الشق الثاني، هو السيد الوزير، تعتمد إدارة المحافظة العقارية معايير لتقدير رسوم وواجبات التحفيظ بشكل غير واضح وغير موضوعي، مما يثير عدة تساؤلات لدى المنعشين والمواطنين بصفة عامة.

إلا أنه ، السيد الوزير ، المشكل اللي عندنا، هو هذاك القرض الفلاحي اللي كانت بعض الإعفاءات كما جاءت في الكلمة ديالكم سنة 2005، ولكن راه لحد الآن مازال الناس متابعين، وكنعطيو مثال على أساس أنه الناس اللي ما استافدوش منهم هم المناطق اللي عاشوا الجفاف، والمناطق اللي حاليا هاذ الناس اللي كنتطالبو الناس ديال الغرب اللي عندهم الفيضانات، مثلا هاذ العام ما استفدوا والو، ولكن القرض غادي يتابعهم بالديون ديالهم.

لهذا، السيد الوزير، احناك نشوفو بأنه كانت الإعفاءات لبعض الناس اللي كانت النية ديالهم حسنة، وناضوا داروا الجدولة، هاذو توبعوا، ولكن الناس اللي ما داروا جدولة تعفاو، وعندنا منطقة كما جاء في الكلمة ديال السؤال أنه كايين بعض المناطق اللي ما استفدوشاي، نعطيكم مثال على إقليم الراشيدية، إقليم الراشيدية داروا فيه 2 مناطق، وهذا خلق لنا مشكل، أنه كايين حوض زيز، وكايين حوض غريس، حوض زيز مبني عليه البراج، ولكن ماشي الناس كلها كاستفدو منو، اللي احصاوهم على أساس أنه حوض زيز، على أساس أنهم كيست افدوا من البراج ما اعفاوهمش، ولكن الناس ديال اغريس تعفاو ، لهذا هاذ المشكل الله يجازيكم بخير بغيناكم تعاودوا تعيدوا فيه النظر، لأنه هاذوك الناس اللي ما استفدوشاي تخلق لهم مشكل.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد المستشار، اللي نبغي نقول أنه الغرب جينا برنامج، اللي هو فيه الزراعات البديلة ، وكايين الاستثمارات ديال الدولة، وجينا واحد البرنامج باش الفلاح يبقى خدام ويدخل فيه شوية ديال المدخول باش يوجد راسو ويعاود يجع السنة المقبلة.

لا علاقة مع البنك ولا مع القرض الفلاحي، المشكل ديال القرض الفلاحي اللي كتكلم عليه، وأنا نعرفو ، هو ديال القروض اللي سمحت فيها الدولة في 2005، واللي يمكن الراشيدية، كايين واحد المنطقة ديال زاكورة كذلك اللي متخاوش في المعايير نظرا لظروف معينة كان الماء ولا ما كانش ولا هذا، هذا نقاش، ولكن هذا النقاش أنا كيظهر لي كان خصو يكون في ذاك الوقت، في ذلك الوقت كان يكون نقاش حاد

لذا نسألكم، السيد الوزير المحترم، متى سيتم تعميم خلق الملحقات ومصالح المسح الطبوغرافي بشكل يتماشى مع التقسيم الإداري؟
ثانياً، ما هي معايير احتساب رسوم وواجبات التحفيظ؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

فيما يخص الطلبات ديال التحفيظ، تحتسب الواجبات على أساس القيمة التجارية للعقار وقت تقديم الطلب إلى المحافظة العقارية ، أما بخصوص طلبات التقييد بالسجلات العقارية الرامية إلى تأسيس حق عيني أو نقله إلى الغير أو تغييره أو إسقاطه فتحسب الواجبات المستحقة على أساس الأثمنة المضمنة في العقود.

أما طلبات التقييد غير المستندة على عقود، و التي لا تمثل إلا نسبة قليلة من الطلبات الواردة ع لى المحافظة العقارية، فتحسب الواجبات المستحقة على أساس القيمة التجارية للعقار أو الحق العيني وقت تقديم الطلب، ويراعى في ذلك متوسط الأثمنة وقيم عقود التفويتات المنجزة في المنطقة التي يقع فيها العقار موضوع الإجراء المطلوب.

أما الشق الأول ديال السؤال ديالكم اللي كيهيهم (cadastre) ديال الفقيه بن صالح، فهذا غادي تتناقشوه مع مدير الوكالة، كيظهر لي بأنه كاين إقليم فتي وإقليم فلاحي كبير اللي راكم شفتوه قام صاحب الجلالة بزيارة وبواحد التدشينات العديدة تماك في مناطق فلاحية، واللي هو إقليم ديال المستقبل، وكيظهر لي الكل غادي يريح إذا كان (le cadastre) وكان (l'enregistrement) باش تطلع لنا هاذيك الأرض، لأنه احنا محتاجين لها، وغادي نتعاملو في هاذ الشأن إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب السادة المستشارين؟ تفضل السي المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

بداية نشكركم السيد الوزير على تفضلكم بالجواب على هذا السؤال، نشكركم كذلك على تجاوبكم مع خلق (le cadastre) في الفقيه بنصالح.

أما فيما يخص تحديد الرسوم والواجبات للتحفيظ، فهناك إشكالية حقيقية، حيث أنه المنعشين العقاريين والمواطنين بصفة عامة كيتشكاو، كيقول لك أودي كمنشييو، هذا يحسب له ثمن وهذا يحسب له ثمن، وبعض المرات كتكون شي متاوية، كنديو 8000 درهم وعلى وجهكم نديو 7000 درهم، هاذ الشي غير واضح ، احنا بغينا معايير تكون موضوعية باش كل شي يكون سواسية.

الأمر الثاني، السيد الوزير، اللي بغيت نطرح و معكم، و اسمحو لي، وهو الأمر الذي أثار ضجة عارمة على جميع المستويات ومن طرف مختلف الفرق البرلمانية، هذا الأمر الذي أدى إلى تعطيل مسطرة تحفيظ الآلاف من العقارات والممتلكات، وهو مضمون المذكرة اللي طرحناها عليكم، السيد الوزير، لم ذكرة ديال السيد المحافظ العام ، التي شكلت موضوع سؤال شفهي أكدتم في معرض جوابكم عليه أنكم ستعملون ، السيد الوزير، على حل الإشكال، لحد الآن لم يطرأ أي جديد.

نحن نرجوكم ثم نرجوكم، السيد الوزير، التواصل على الأقل مع المعنيين واستقبال المتضررين من تطبيق المذكرة ومناقشة الحلول الممكنة مع السيد المحافظ العام، وليكن في علمكم أن الحديث عن مشاكل التحفيظ بدأ يشغل بال المنعشين العقاريين والمواطنين بشكل عام في عدة مدن ، ومنها على الخصوص مدينة الدار البيضاء ومدينة مكناس.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد المستشار المحترم، هو واحد (l'arrêté visiriel) ديال 1915 (l'article 52)، كيغطي الإمكانية ديال المحافظ باش يدير و بهذا التقييم ديال الموارد، وكيعمل التقييم على حسب الوضعية غدو بحال واحد (benchmark) يعني حسب الأثمنة اللي كاينين في المنطقة وفي هاذيك الجهة، باش كيدير واحد المعدل وسط، باش يمكن يدير التقييم ديال البناء أو معدلات المحلات التجارية، إذن عنلو الصلاحية.

النقطة الثانية اللي تكلمتو عليها اللي هي ديال المذكرة ديال المحافظ، هاذي تكلمنا عليها مرارا، وطلبنا باش تكون اجتماعات ، وكانت اجتماعات، يعني بين المحافظ وبين بعض المنعشين العقاريين، وكان اجتماع كذلك تم مؤخرا في الدار البيضاء، اللي هي أكثر كيف ما قلت معنية بمذه الإشكالية وبين وزارة السكنى والسيد الوالي والمدير العام

للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية ومدير الوكالة الحضرية و لعمدة ديال المدينة، وتم التطرق ودراسة كل الجوانب التقنية والقانونية للإشكالية مع تدارس الحلول الممكنة.

الآن الاتصالات جارية يعني (*les négociations*) كابينين باش يتلقى واحد الحل وسط، وأنا المكتب دياي مفتوح، إلى كابين هاذ الناس وبغاو يجيو يشوفوني باش نستمع له م، السيد المستشار ، أنا موجود ما كابين مشكل، باش نشوفو بد رجة بد رجة، لأنه كابين القانون ، ما خصناش نغفلو على القانون ، وكابين إشكالية ديال تطبيق القانون، يعني بدرجة بدرجة إن شاء الله حتى نبنيو الحل لهذه الإشكالية المطروحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن الموجه إلى السيد وزير الفلاحة موضوعه الدعم الممنوح للفلاحين في إطار صندوق الدعم الفلاحي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر قوضاض، عبد الحميد السعداوي، سعيد أرزيقي، سيدي صلوح الجماني، سيدي محمد سالم الجماني، سيدي المختار الجماني، شعيب حميدوش، عبد الله أبو زيد، عبد المجيد الحنكاري، خالد برقية، عبد الله أشن، عمر مكدر، عياد الطيبي، لحسن بوعود. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم،

وقعت مؤخرا وزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة الاقتصاد والمالية عدة مراسيم، تهدف إلى مراجعة الدعم الممنوح في إطار صندوق التنمية الفلاحية، وذلك من أجل تحقيق أهداف المخطط الأخضر، وتطوير فعاليته كأداة لتحفيز الاستثمار، ومن بين هذه المراسيم ما يتعلق بالرفع من مستوى الدعم المخصص لتقنيات الماء بنسبة 80% لجميع الفلاحين و100% لصغار الفلاحين الذين يستفيدون من مساحات أقل من 5 هكتارات، كما عملت الوزارة على تقديم إعانات بخصوص التشجيع على غرس أشجار الزيتون.

واعتبار لما سبق، نود، السيد الوزير، مسائلتكم على الشكل التالي:

ما هي التدابير التي اتخذتموها من أجل تفعيل هذه المراسيم على أرض الواقع؟

وما هي الإجراءات والصيغ المعتمدة لتمكين الفلاحين من الاستفادة من هذا الدعم؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالفعل تمت مراجعة نظام الدعم في إطار صندوق التنمية الفلاحية باش يتلاءم مع التوجهات العامة ديال مخطط المغرب الأخضر، وهاذ المراجعة ارتكزت على عدة م نطلقات، فيها بالخصوص أولا الالتزامات ديال الدولة في إطار التعاقدات اللي عملتها مع الفيدراليات ال بي مهنية، كابين التشجيع ديال التجميع، لأنه آلية جديدة اللي دخلت لترشيد الاستثمار والرفع من الإنتاجية، وكابين كذلك عقلنة وترشيد الإعانات المقدمة في إطار صندوق التنمية الفلاحية، ولهذه الغاية تم تعديل 3 ديال المراسيم، و 11 قرار تتعلق بنوعية و نسب و سقف الإعانات الممنوحة للفلاحين، وقد تم النشر دياها بالجريدة الرسمية بتاريخ 4 مارس 2010.

ومن أهم الإجراءات التي جات بها هاذ المراجعة، الرفع من المساعدات الخاصة بتقنيات اقتصاد الماء من 60% ل80% لجميع الفلاحين، وإلى 100% بالنسبة لصغار الفلاحين اللي عندهم أقل من 5 هكتار، وكذلك الرفع من الإعانات المخصصة لغراسة الزيتون لتصل إلى 6000 درهم للهكتار بالنسبة للبيساتين المسقية بالري الموضوعي، و3500 درهم للهكتار بالنسبة للبور.

كابين كذلك تع زيز مستوى الدعم والوحدات وتشمين المنتوجات الزراعية ديال سلاسل الإنتاج اللي كتعطى فيها 10%، توزيع لائحة الآلات المستفيدة اللي كتشمل الآلة ديال الحصاد ديال الشمندر، قصب السكر، والآليات ديال الجني ديال الزيتون 30%، وكذلك توفير مساعدات جديدة في حدود 60% لاقتناء الكبسولات الفرغونية

لمكافحة الحشرة ديال توتا أبسولوكه وتشجيع ودعم عمليات التجميع سواء بالنسبة للإنتاج الحيواني أو النباتي.

ولخصوص كيفية تفعيل هاذ المقتضيات، كايين إحداث مصلحة الإعانات والمساعدات بجميع المديريات الجهوية والإقليمية والمكاتب الجهوية اللي كتلعب الدور ديال الشباك الوحيد، وكايين تبسيط المسطرة ديال منح المساعدات وتقليص الآجال ديال الصرف ديالها، وكايين وضع نظام معلوماتي ديال تدبير وتتبع ملفات طلبات الإعانة، وفي مرحلة مقبلة سيضم هذا النظام بوابة الفلاح، غادي يكون عندو واحد (*portail électronique*) الذي ستمكنه من تتبع ملفه عن كتب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

أولا تشكرو السيد الوزير، وتنحيوك على الجهود ال لي تقوم به، واحنا طرحنا هاذ السؤال على أساس باش الرأي العام يتفهم الكثير من النقط اللي كاينة في هذا الموضوع، اللي م ازال الفلاحة مفهومهاش مزيان، ولكن لا بأس أنا غادي نزيد نطرح بعض النقط للتوضيح. المدة ديال الاتفاقية ، السيد الوزير ، بغينا نعرفوها، الاتفاقية اللي وقعتوها واش إلى ما لا نهاية؟ مبروك، إلى عندها شي تاريخ محدد كذلك خصنا نعرفوه، لأنه على الأقل باش يعرف الإنسان باش يوجد ر اسو للاستفادة من هذا النوع من المشاريع.

ثانيا، كي فاش كتفكرنا باش تحلوا المشكل ديال العقار؟ لأن مشكل العقار في المناطق السقوية راه يحد من هذا النشاط، المشكل ديال العقار اللي مازال الناس اللي عندهم الأراضي المسترجعة ولا في المناطق السقوية، راه متيسلفدوش من هاذ الشي، رغم المذكرة التي كتبتها، ولكن مازال هنالك عراقيل اللي ما كتخليش الأغلبية، ذاك الشيء ما تحل بواحد الصفة بشكل نهائي.

وهذا الطلب ديالنا من هذا المنبر باش يتحل مشكل العقار بصفة نهائية، راه مشكل العقار مشكل عويص في الحقيقة ، ويحد من الانطلاقة في هذه المشاريع بالنسبة للأراضي السقوية، 100% و 80% السيد الوزير، في الحقيقة واحا الجواب ديالكم مازال ما توضحاتش ، علاش؟ لأنه ملي تنسمعو 100% من 5 هكتارات إلى تحت، بمعنى تنقولو أي واحد، بينما انتما كتقولوا بأنه تيخص في إطار مجمع، هذه بغينا الله

يجازيك بالخير تشرحوها لنا؟ واش كل واحد عند و أقل من 5 هكتارات يمكن لو يمسلفد من هذه 100%؟ أو في إطار جمعيات واتحادات أو شي حاجة من هاذ الشكل؟ لأن هذا تيخصو يتضح لأنه مازال ما تعرفوش كيفاش غادي نشغلو على هذا الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يعني الوقت اللي غادي يكون فيه هاذ الاتفاقية يعني ما مقيديش، يمكن نكونو مقيدين في الإنتاج ديال اللحوم والحليب، اللي نسيتم ما تكلمتش عليه، ولكن اللي هو فيه استثمارات ودعم جد مهم باش إن شاء الله هاذ السلسلة ديال إنتاج اللحوم والحليب تعرف واحد التنمية اللي هي كبيرة، بحيث أنه تم الرفع من قيمة الدعم ديال إنتاج العجلات المحسنة، لأنه خصنا نحسنو (*la race*) في الوحدات النموذجية اللي ولات كتبلغ 4000 درهم للرأس في السنة الأولى والثانية، و 5000 درهم في السنة الثالثة والرابعة والخامسة، وتحفيز المربين لإنتاج العجلات ذات الطاقة الوراثية والإنتاجية، وهاذ الشي الهدف ديالو، وهاذ الشي غادي يحد من الاستيراد ديال حوالي 12000 رأس اللي تتكلف اليوم 300 مليون ديال الدرهم من العملة الصعبة.

كما غادي يتم الدعم ديال استيراد لعجلات الأصيلية المنتجة للحليب لمدة 3 سنوات، ابتداء من فاتح ماي 2009 بقيمة 4000 درهم للرأس، إذن هاذو وقت ما كانت عجلة تزدت تكون 4000 درهم، هاذي تحفيز ودعم جد مهم لتحسين القطاع ديال سلسلة اللحوم والحليب، وعملناه في واحد الكيفية ديال 5 سنين، ولكن راه عادي نوجعو من بعد باش نعطيوا واحد الرؤي ة، لأنه نحن الآن كايين مخطط المغرب الأخضر، وانطلق، عندنا 10 سنين باش إن شاء الله هاذ المخطط يزيد إلى الأمام، وعندنا 10 سنين كذلك باش يكون انفتاح مع الاتحاد الأوروبي.

فنحن في إعادة الهيكلة ديال المنظومة الفلاحية ديالنا والفلاحة ديالنا، فالوقت اللي يمكن للفلاح يدير الاستثمار ديالو في أقرب وقت، راه كان

أحسن وريح للفلاحة ديالنا، ما كاينش واحد الوقت اللي هو محدد اليوم إلا بالنسبة لسلسلة اللحوم.

فيما يخص القضية ديال اللي ناقص على 5 ديال الهكتار، اللي عندو 5 الهكتار مجمع ولا ماشي مجمع أقل من 5 هكتار راه عندو الحق في 100%، إذا كان عندو أكثر من 5 الهكتارات ودخل في واحد النظام ديال التجميع راه حتى هو يمكن يوصل ل 100%، وهذا الشي باش نشجعو النظام ديال التجميع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال التاسع والأخير الموجه إلى السيد وزير الفلاحة موضوع تطوير البحث العلمي الزراعي لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات المحترمات،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، اعتبارا للدور الهام والمحوري الذي يقوم به البحث العلمي في تطوير وعصرنة القطاع الفلاحي، فقد أضحي من الضروري تبني سياسة من شأنها دعم وتطوير هذا النوع من البحث العلمي، خاصة مع انطلاق مخطط المغرب الأخضر، والذي يحتاج تفعيله في نظرنا إلى مواكبة مستمرة في مجال البحث العلمي الزراعي.

إلا أننا، السيد الوزير، نلاحظ أن الميزانية المخصصة للبحث الزراعي تظل ضعيفة جدا ولا ترقى إلى مستوى التحديات المفروضة في القطاع الفلاحي ببلادنا، سواء فيها ما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي أو في مجابهة المنافسة الكبيرة التي يعرفها القطاع، كما أن تطوير هذا النوع من البحث رهين أيضا بإعادة الاعتبار للأساتذة والباحثين في المجال الزراعي وتحفيزهم على المزيد من العطاء.

وفي هذا الصدد تبرز ضرورة ملاءمة برامج التكوين مع الخصوصيات الفلاحية الوطنية، واعتماد برامج بحثية جهوية تراعي الخصوصيات الزراعية لكل جهة مع ترجمتها إلى مشاريع عملية، وذلك في سبيل الارتقاء بالفلاحة الوطنية وجعلها قاطرة للنهوض بالاقتصاد الوطني لذلك، السيد الوزير، نسألكم:

أولا، ما هو برنامج وزارتك في ميدان تطوير البحث العلمي الزراعي؟ ثانيا، ما الذي ستقومون به للتحوض بالمؤسسات والمعاهد العاملة في هذا المجال، ونحن نعلم، السيد الوزير، والكل يعلم على أن ما لهذا المجال من دور هام في شتى المجالات، لا بد، السيد الوزير، أن تعطى أهمية بالغة لهذا المجال حتى نسطف وننتهيأ ونتحقق بسائر الدول المتقدمة في هذا المجال؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية أود التأكيد على أن الوزارة كتولي عناية خاصة للبحث الزراعي كونه يشكل إحدى الركائز الأساسية لتطوير القطاع، وخصوصا الرفع من الإنتاجية، وفي إطار المواكبة ديال الإستراتيجية ديال المغرب الأخضر، تم اتخاذ التدابير لتحسين أداء المعهد الوطني للبحث الزراعي وجعله يساهم بشكل فعال في تنمية القطاع الفلاحي.

ويمكن لي نذكر لك بالتح صوص الرفع من الاعتمادات المخصصة للبحث الزراعي من 0,7 إلى 1% من الناتج الداخلي الخام الفلاحي في أفق 2012، ولحد الآن تم تجاوز نسبة 0,8%، وكذلك وضع مخططات جهوية للبحث، تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات البيئية والزراعية لكل جهة واحتياجات المخططات الجهوية الفلاحية، وقد تم لهذه الغاية إبرام واحد العدد ديال عقود شراكة ميدانية مع العديد من المؤسسات كوكالة التنمية الفلاحية، مع هد التعليم الفلاحي، المكتب الشريف للفوسفات، إلخ... وكذلك (INRA) عندها في البرنامج ديالها

باش ترفع من عدد المراكز الجهوية للبحث الزراعي من 10 إلى 16 مركز في أفق 2012، مع العمل على تعزيز الإمكانيات المادية والبشرية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

رغم كل هذه الجهودات نحن نلاحظ أنها غير كافية، السيد الوزير وأنتم ستكونون متفوقين معي أنا وللأسف، السيد الوزير، لازلنا متخلفين في ميدان البحث الزراعي، نحن بلاد فلاحية و أنتم تعلمون بذلك، ونحن نعترف لكم بجميع الجهودات التي تقومون بها ، ولكن، كيف نفسر، السيد الوزير، مطيشة تنشريو غرام ب 2650 درهم، يعني الكيلو ب 27 مليون باش نغرسوها، منين تنجيوها؟ من دولة أخرى اللي استثمرت في الميدان الفلاحي وفي البحث الفلاحي الحقيقي، الدلاح تنجيو ذوك الشجيرات صغيرين 800 درهم للألف، هذا منين؟ من دول اللي هي عملت فعلا ببحث زراعي حقيقي، احنا نتعرفو بأن (INRA)، وعندكم كذلك محلات أخرى اللي كقومو بالبحث الزراعي، ولكن تيبقى م نحصر عندها.

السيد الوزير، احنا نتعرفو بأن مثلا عندكم تستط بجهو باش تنتجوا 100 قنطار ديال القمح في الهكتار، ولكن هاذ الشي واش خرجناه للفلاح؟ باقي م ستطعنناش يعرفو الفلاح ، لذا، السيد الوزير، لابد ما خصنا تعملوا مجهود كثير باش نقومو بالتبليغ والشرح وترجمة البحث الزراعي الحقيقي وبرامج فلاحية يستوجبها الفلاح.

السيد الوزير، السياسة ديال التعليم معتكونش عندها حدوى إلا إذا كان الواقع دياها تيرجع للمعاش ديال الفلاح، وهذا موكول لكم، السيد الوزير، وننتظر منكم الخير إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

اللي نبغي نقول للسيد المستشار المحترم أنه فعلا احنا متفوقين بأنه (INRA) خصها تفتح على المحيط دياها وعلى الميدان الفلاحي وعلى الفلاحة، وهذا المسؤولين الكبار ديال (INRA) راهم في الاعتقاد دياهم،

والآن ليس هناك اجتماع ولا سلسلة من الاتصالات ولا هذا بدون حضور المبرؤولين ديال (INRA) لا في الميدان ولا في المناطق الجهوية. البحث هو ش بكة عالمية ، يعني كل واحد وفين كيتخص ، راه ما يمكنش (INRA) تحتص في جميع المواد، احنا في حاجة لواحد الشبكة اللي هي عالمية، وخص (INRA) تشوف الأولويات دياها على حسب مخطط المغرب الأخضر، وكذلك الإمكانيات دياها.

فلهدا احنا في وزارة الفلاحة عملنا هاذ سنة 2011 سنة ديال (la vulgarisation)، معناه أننا غنشوفو هاذ الشي ديال (les cités)، وغنشوفو هاذ الشي ديال اسميتو، هاذ السنة ديال 2010، وسنة 2011 غادي تكون سنة إن شاء الله ديال التكوين وديال البحث العلمي اللي غادي تعمل لو واحد الدراسة كبيرة باش نديرو إعادة الهيكلة دظلل هاذ المشروع الكبير ديال البحث العلمي اللي هو خصو يواكب مخطط المغرب الأخضر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مشاركته القيمة والفعالة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول مآل الإجراءات المتخذة لتطبيق مدونة السير، للمستشارين المحترمين السادة: الحو المربوح، توفيق كميل، العلمي التازي، محمد القندوسي، أحمد بنيس، الحسين أشنكلي، عبد القادر سلامة، محمد المفيد، الحبيب لعلج، خيرى بلخير، إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، الغازي الغرابية، حسن عكاشة، إبراهيم الحب.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، السي الحو.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

صادق البرلمان كما هو معلوم في الدورة الخريفية الماضية على مدونة السير، هذا القانون الضخم الذي عرف نقاشا حادا، ساهمت في إخراجه إلى حيز الوجود مختلف مكونات المجلس وحساسياته السياسية والمهنية والاجتماعية، حيث التزمت من خلاله الحكومة في شخص السيد وزير

السيد الوزير،

كما لا يخفى عليكم أننا في فريق الأصالة والمعاصرة في مجلس المستشارين قد صوتنا بالإيجاب على شاكلة باقي الفرق البرلمانية لصالح بنود مدونة السير، ولكن كما هو مدون في المحاضر والتسجيلات كانت موافقتنا مشروطة بالعمل على تحقيق مجموعة من الالتزامات من قبل الوزارة الوصية قبل دخول المدونة لحيز الت تطبيق ابتداء من فاتح أكتوبر 2010، لكن للأسف لا شيء من هذه الالتزامات تحقق على أرض الواقع، والتي سأذكركم بها كما يلي:

أولاً، تنظيم يوم دراسي حول النقل في العالم القروي؛

ثانياً، تنظيم يوم دراسي تحسيصي بحضور رجال الأمن والدرك

والقضاء وكذا كل المتدخلين؛

ثالثاً، متابعة من طرف لجنة المالية لمقتضات مشروع القانون إلى حين

الخروج لحيز التطبيق؛

رابعاً، حملة تحسيسية وتواصلية للتعريف بالمدونة؛

خامساً، مواصلة الجهود المبذولة فيما يخص تأهيل البنية التحتية

الطرقية؛

سادساً، اتخاذ تدابير تقضي بتأهيل بعض القطاعات غير المنظمه؛

سابعاً، مواصلة الحوار مع المتدخلين المعنيين للنهوض بالقضايا

الاجتماعية لمهري وشغيلة قطاع النقل الطرقي؛

ثامناً وأخيراً، إطلاق برنامج تكوين وإعادة تكوين كافة المتدخلين

المعنيين بضبط المخالفات وتطبيق مقتضيات المدونة.

للأسف، السيد الوزير، نسجل مرة أخرى في فريق الأصالة والمعاصرة

بامتعاض كبير أن تنازلتنا أحياناً وانخرطنا الإيجابي لا يقابل بنفس

التجاوب والجدية وروح المسؤولية من قبل وزارتك، وهو الأمر الذي قد

يدعونا إلى إعادة التفكير في موقفنا السابق، ومن تم فإننا نجد للرأي

العام أن تصويتنا كان مشروطاً بمجموعة من الالتزامات التي تنصلت منها

الوزارة بصفة منفردة.

وعليه، وتأسيساً على ما سبق، فإننا نسائلكم، السيد الوزير، من

جديد عن الإجراءات والتدابير العملية التي تم اتخاذها من أجل حسن

ضمان وتفعيل بنود مدونة السير؟

وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، تفضلوا للمنصة السيد الوزير في ستة دقائق.

التجهيز والنقل أمام السادة أعضاء لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلس المستشارين المقرر بترتيبات تسبق تطبيق هذه المدونة خلال أجل تسعة أشهر ابتداء من فاتح يناير الماضي إلى غاية فاتح أكتوبر المقبل.

الآن، ولم تبق إلا مدة 4 أشهر لدخول هذه المدونة إلى حيز التطبيق، لا نلمس بشكل مقنع أي أثر على أرض الواقع لما سبق للسيد الوزير أن وعدنا به باستثناء وزارة العدل مشكورة التي قامت بحاكمها الاستثنائية بمختلف أنحاء المملكة بتنظيم أيام دراسية حول المدونة، وباستثناء أيضاً ومؤخراً بعض الإعلانات المحتشمة عبر الوسائل السمعية البصرية.

السيد الوزير،

لا بد من التذكير بالمرحلة الصعبة التي قطعتها نقاشات مدونة السير داخل قبة البرلمان، والتي اتخذ فيها مجلس المستشارين مواقف جريئة، سواء عندما أوقف النقاش فيها داخل اللجنة المختصة أو عند المصادقة عليها، فمن موقع مسؤوليتنا كبرلمانيين، وجب التذكير، السيد الوزير، بأهمية هذه الترتيبات وجميع الإجراءات اللازمة لكي تلقى مدونة السير المجال والأرضية المناسبة لتطبيقها.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، أين وصلت الإجراءات والترتيبات التي وعدتم بها قبل تطبيق مدونة السير؟

وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

المستشار السيد أحمد التوزي:

نفس الموضوع، نجتمعهم بجوج لتسهيل الأمر على السيد الوزير راه نفس الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

ماشي إشكال، إذن السؤال الثاني مادام أنه الأصالة والمعاصرة موافقة،

إذن موضوع الإجراءات التي اتخذتها وزارة التجهيز والنقل قبل دخول

مدونة السير حيز التنفيذ، فريق الأصالة والمعاصرة تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

السيد كريم غلاب، وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون يدخل قانون 52.05 حيز التطبيق في فاتح من أكتوبر بعد أن صدر الظهير الشريف القاضي بتنفيذه، وهو الظهير رقم 01.10.07 الصادر في 11 فبراير الأخير يعني 26 صفر 1431،

كما يعلم الجميع أن هذا القانون يشكل دعامة أساسية للإستراتيجية الوطنية للحد من حوادث السير، وتنفيذه موكول لوزارة التجهيز والنقل ولعدد من القطاعات الأخرى التي كذلك تهيئ نفسها لحسن تنفيذ هذا القانون، وأعني هنا وزارة العدل، وزارة الداخلية، إدارة الأمن الوطني، الدرك الملكي، وزارة الصحة، ووزارة المالية، التي تشكل هذه القطاعات وهذه الوزارات، يعني العمود الفقري لتنفيذ هذا القانون المهم إلى جانب باقي القطاعات وباقي الوزارات التي تلعب دورا كبيرا في هذا المجال.

فمنذ أن صادق البرلمان على هذا القانون، انطلقنا في تنفيذ هذا القانون وفي تنظيم العمل المشترك، وهذا هو الأساس، العمل المشترك ما بين هذه القطاعات لحسن تطبيق هذا القانون لأنه ما هو يمكن أن يشكل خطرا، هو أن تطبق كل إدارة القانون دون أن يكون هناك تنسيق وطيد جدا ما بين القطاعات.

إذن بناء على هذا التصور وهاذ المنهجية التنسيقية والتشاركية، أنجزنا وأحدثنا لجنة لقيادة تنفيذ هاذ القانون، وأترأس اجتماعات هذه اللجنة كل 15 اليوم تقريبا منذ صدور هاذ القانون للتحضير لمراحل التطبيق ما بين هذه القطاعات.

أحدثنا كذلك لجان موضوعاتية، وهنا ستلج ان موضوعاتية التي تسهر على يعني التحضير لتطبيق هاذ القانون، هنا ك لجنة خاصة بالنصوص التطبيقية، المراسيم والمقررات، المساطر الإدارية ما بين الوزارات، الأنظمة المعلوماتية لأنها كتلعب دور كبير كلما كان تطبيق القانون مبني على الأنظمة المعلوماتية كلما غادي نسطو الأمور ونسهلو الأمور على المواطنين، لجنة خاصة بالتواصل والتحسيس، لجنة خاصة بالبنية التحتية خارج المدن تابعة لوزارة التجهيز والنقل، ولجنة خاصة بالبنية التحتية داخل المدن تابعة للجماعات المحلية.

كل هذه اللجان حددت برامج عملها، وتجتمع بطريقة منتظمة بحضور ممثلين من الوزارة، وبحضور ممثلين من القطاعات الأخرى التي ذكرتها من قبل، فيمكن القول اليوم على أنه تتقدم الأمور في ظروف حسنة وأن انطلقنا بنسبة ديال التقدم يعني حسنة في صياغة المساطر الإدارية والتقنية، في إعداد النصوص التطبيقية، فيما يخص كذلك التحضير للتكوين، إلى غير ذلك من العمل ومن الأمور التي نسهر عليها حاليا، كذلك اجتمعنا في إطار اجتماعين مهمين مع وزارة العدل ومع وزارة المالية لتحضير بعض المساطر ولتوزيع ما يجب توزيعه من أنشطة لتحضير هذا القانون.

بعيت نشير هنا على أنه من ضمن الإجراءات اللي غادي نسهر عليها، واللي غادي تكون نا ذرة بالنسبة للقوانين الأخرى، هي أنه قبل صدور أو قبل دخول القانون حيز التنفيذ، سنصدر إن شاء الله النصوص التنظيمية والمراسيم قبل الفاتح من أكتوبر حتى تتمكن إن شاء الله من الإعلان عليها بشكل كافي، وهذا غادي يكون من الأمور الإيجابية ديال هاذ القانون لأن أحيانا كيصدر القانون، وكيصدر تطبيق ديالو، وكتجي المراسيم فيما بعد، في حين أنه بالنسبة لمدونة السير قبل فاتح من أكتوبر نلتزم بتحضير جميع النصوص التنظيمية التي يجب أن تكون جاهزة لحسن تطبيق القانون في فاتح من أكتوبر.

أشير أنه موازاة مع هذه الأمور، هناك اتصال متواصل مع النقابات ومع المهنيين الذين تعهدنا معهم على أن نتشاور في موضوع النصوص التنظيمية والمراسيم التي تمهمهم، وخصوصا المراسيم المتعلقة بتكوين السائقين المهنيين و بلبطاقة المهنية، إذن بمجرد أن تكون هذه المراسيم جاهزة في نسختها الأولى بعد التنسيق بين الإدارات التي تكلمت عليها، سنفتح النقاش مع المهنيين والاتصال مفتوح مع المهنيين والنقابات.

كذلك من ضمن الإجراءات هناك أيضا إجراءات إدارية أخرى اللي هي تقدمنا فيها، إعداد دفاتر التحملات الخاصة بمؤسسات تعليم السياقة، ومؤسسات التربية على السلامة الطرقي، وشبكة الفحص التقني، وتحسين النظام المعلوماتي لتدبير رخصة السياقة والبطاقة الرمادية، وهي يء برامج التكوين وأعاون الإدارات وهيئات المراقبة، إعداد كذلك دليل للمراقبة الطرقية، ووضع برامج لاقتناء الآليات وأجهزة المراقبة وكذلك تأهيل البنيات التحتية.

في مجال التواصل، قامت الوزارة كذلك بإعداد وبلورة مخطط تواصلتي للإخبار على المقتضيات المتواجدة في مدونة السير، و التحسيس كذلك

على الانخراط في هذه المسطرة الجديدة، وقررنا على أننا سننطلق في هذه العملية في شهر ماي، وانطلقت فعلا قبل أسبوع تقريبا الحملات التحسيسية في وسائل الإعلام، وهي موجودة بحضور ملحوظ وكبير، سنتكلم عليه في ما بعد، وقد تقرر أن هذه الخطة التواصلية ستستمر كذلك بعد صدور القانون، إذ ن انطلقت في شهر مايو وغادي تستمر يعني حتى ما بعد فاتح أكتوبر باش تبقى توابك تفعيل القانون.

تبت الآن الوصلات التلفزيونية، التي تبلغ مدتها دقيقة ونصف، والتي تم إعدادها بشكل مسابقة خفيفة يوميا على القناة الثانية من الإثنين إلى الجمعة على الساعة الثامنة و 25 دقيقة مساء، مع إعادة البث نفس الحلقة في اليوم الموالي مع 12 و 40 دقيقة، وإعادة البث كذلك على الإذاعات، وهناك موقع إنترنت (www.codelaroute.ma)، الذي يمكن أن نجد فيه كذلك نفس الوصلات التفسيرية وتقديم لمتضيات القانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، في إطار التعقيب تفضل فريق التجمع الدستوري الموحد

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب.

علاش طرحنا هاذ السؤال؟ طرحناه بكل بساطة لأنه بقي غير 4 أشهر، وبكل صدق كنتعتقد بلي بعض الإجراءات اللي هي مهمة للبداية في تطبيق ديال هذه المدونة ه اذ 4 أشهر اللي باقية مكافياش، نعطي على سبيل المثال غير التشوير، ملي اعطينا 9 أشهر باش يتهيأ التطبيق، وقلنا نبادو في (*les feux rouges*)، وفي التشوير اللي هو ما كيطلبشاي بزاف ديال المسائل، يعني في الفور من شهر 1 خص المواطنين ومستعملي الطرق والسيارات يشوفو ا بلي راه التشوير بدا كيتبدل، إذا جينا غادي نطبقو المدونة بالحالة اللي فيها (*les feux rouges*)، والتشوير اللي كاين دالبي الطرق غادي يوقع الارتباك، هذا من جهة السيد الوزير.

من جهة ثانية تكلمنا وناقشنا المشكل ديال العالم القروي، ماذا تنتظرون لتنظيم هذا اليوم الدراسي اللي هو مهم، وكيترتعلق بالتطبيق ديال هاذ المدونة؟ لأنه كاين إشكال ديال المدونة في العالم القروي، وقلناها في اللجنة خلال النقاش، خلال المناقشة النقل المزدوج والوسائل الأخرى ديال النقل اللي ما هي لا مزدوج ولا إلى آخره، قلنا غادي ناقشو

الإشكالية باش يتلقوا لها الحلول قبل التطبيق، إذا تسنينا حتى للتطبيق غادي يولي ارتباك آخر.

كاين موضوع مهم، تذاكرنا عليه خلال المناقشة، وهو داخل البرلمان يوم دراسي تحسيسي مع المتدخلين: العدالة، الشرطة، الدرك، إلى آخره، هذا حتى هو من الإجراءات اللي خصها تكون فورية وما ك نطلبش إمكانيات، كتطلب قرار باش يتنظم يوم دراسي في البرلمان، ونفأكرو في المشكل بكل وضوح وبكل صراحة.

السيد الوزير، الإعلام، حضرتو على دقيقة في 2M، أنا كنظن الأهمية ديال حوادث السير والخطورة ديالها، والأهمية ديال هذه المدونة كتستحق أكثر من دقيقة، ابغينا واحد التحسيس وإعلان قوي وقوي جدا، ونفأكرنا عليها خلال المناقشة، اللي يكون يناسب الأهمية ديال المدونة والخطورة ديال حوادث السير.

وهنا كيجليني، السيد الوزير، باش نعاود نظرحو مجددا للجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، هل فعلا تقوم بدورها بمهذ المناسبة أم لا؟ لأنه غير الإحصائيات وبعض الخرجات الإعلامية، أنا كنظن المساهمة ديالها في تطبيق ديال هذه المدونة غير كافي.

السيد الوزير، هاذ الشئ كلشي والموضوع طويل، ذاك الشئ علاش، السيد الرئيس، راه طرحناه كسؤال تعقبه مناقشة، ولكن نطلبو دابا للجنة المختصة باش تجتمع، باش السيد الوزير يطلعنا على الإجراءات اللي كيقوم بها، وما عندنا شك بلي راه الحكومة خدامة في الموضوع، وباش نساعدوكم السيد الوزير خصنا تواصل معكم في إطار اللجنة المختصة، لأنه ما بغيناش نضطرو في آخر المطاف، احنا معكم في المدونة، بغيناها المدونة تطبق تطبيق سليم، واحنا باقيين معكم فيها، ولكن ما بغيناش في آخر المطاف نضطرو نقولو لكم نتبرأ من الارتباك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد التويزي.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في نفس الإطار، في الواقع لماذا طرح هذا السؤال من طرف الأصالة والمعاصرة؟ طرح لأن عندما تم التصويت وإقرار هذه المدونة داخل لجنة

ما بين وزارة المالية وأتم واحد العدد ديال القطاعات الحكومية، احنا ابغيناكم تمشيو عند السكان، عند مستعملي الطريق، عند ممثل الأمة لشرح هذه المدونة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

إذن غادي نحاول نجواب على هذه التساؤلات الإضافية اللي جاو في تعقيب السادة المستشارين، ونوضح الأمور بتركيز.

أولا فيما يخص التشوير، التوصية التي جاءت من اللجنة كانت مواصلة، وأكد على هذه الكلمة، مواصلة الجهود التي تقوم بها الدولة، الوزارة والمسؤولين على التشوير، وخصوصا في المد ن، كندكر بأن فيما يتعلق بالمدن تشرف عليها الجماعات المحلية مباشرة، إذن مواصلة الجهود الذي تقوم به الدولة فيما يخص الطرق والتشوير، هذا الجهود غادي نستمر فيه، وغادي نزيدو فيه وغادي نخصصو ميزانية إضافية في مجال الطرق وفي مجال التشوير باش نزيدو من حسن الملا ءمة ديال البنيات التحتية وديال التشوير، خصصنا مثلا في هاذ الفترة الأخيرة 40 مليون درهم إضافية في مجال التشوير، الأجهزة العمودية، والتشوير الأفقي إلى غير ذلك، وهاذ الشيء راه تبتنجز حاليا، وتيمكن في لجنة المالية مثلا نعطيكم تقارير في هذا الموضوع.

في نفس الوقت ميبانش لنا على أنه في فاتح أكتوبر التشوير في المغرب غادي يكون مغاير تماما على ما هو عليه الآن، غادي نواصلو الجهود اللي كاين، غادي نزيدو فيه، غادي نحسنو الأمور إلى غاية فاتح أكتوبر، وغنستمر ما بعد فاتح أكتوبر باش نحسنو الأمور اللي هي، ولكن ما غاديش نتمك نو باش نعملو شي معجزة اللي هي خارجة أو بعيدة على القدرات المتاحة لنا، غادي نزيدو من الميزانية في هاذ الاتجاه هذا، وغادي نحسنو الأمور.

فيما يخص الإجراءات يعني اللي اتفقنا عليها مع لجنة المالية اللي تتعلق بيوم الدراسي ديال النقل القروي، يوم دراسي أو تحسيسي مع الدرك والأمن أو تتبع من طرف اللجنة، اتفقنا على أن هذا الأمر هذا سينظم في إطار لجنة المالية، أنا أنتظر دعوة لجنة المالية لتقدم هذه

التجهيزات والمالية، كنا في حزينا قد طرحنا تعديلا فيما يخص إرجاء تطبيق هذه المدونة إلى شهر أكتوبر ، وهذا التعديل الذي صودق داخل اللجنة بالإجماع، ما كانش تعديل من عبث، حنا درنا هذا التعديل باش نعطيو للحكومة، ونعطيوكم السيد الوزير الوقت الكافي لكي يتم تسويق هذه المدونة أمام الرأي العام، أمام المغاربة، أمام مستعملي الطرق، كان كذلك التزام ديالكم السيد الوزير أمام اللجنة محفوظ مكتوب على أنه واحد العدد ديال النقط التي لا بد أن تقوموا بها منذ أن صادق المجلس على هاذ المدونة إلى أن يصل الآجال اللي غادي يكون فيها تطبيق.

من ضمن هذه المسائل ، هو أنه من ضمن المسائل الأساسية هو تنظيم يوم دراسي حول العالم القروي، لأن إشكالية النقل السري ونقل العالم القروي إشكالية خطيرة جدا، وقتتم وأكدتم داخل اللجنة على أنه سوف يكون يوم دراسي فيما يخص حل إشكالية النقل السري.

كذلك المتابعة من طرف لجنة المالية، لجنة المالية هاذي 6 أشهر أو 7 أشهر ما عمر اجتمعت لجنة المالية للنظر فيما وصلت إليه الوزارة فيما يخص هذه المدونة، إذن ما كانش المبدأ هو أنه ندوزو المدونة، ندوزو المدونة فيها بإجبايات اللي هي كبيرة جدا، هي ثورة واقعية، وخرجت بعد مخاض عسير داخل الغرفتين، ولكن الموضوع من إرساء هذه المدونة هو أن يكون تطبيقها تطبيقا سليما، ماشي غير احنا يكون الهدف ديالنا هو نخرجو المدونة ونطويو الصفحة بحال اللي تنديرو شي حاجة وتتنجباو عليها.

احنا نشجعكم باش الناس يعرفوا أن هذه المدونة في صالح مستعمل الطريق، إذن لا بد من أن تكون هناك حملة، كما قالوا الإخوان ماشي واحد (spot) ديال 5 دقائق أو 2 دقائق في التلفزيون، هو اللي غادي يعطي أنه يشرح المدونة لمستعمل الطريق، يجب أن تكون هناك حملة يومية مكثفة في الإذاعة، لا في الأولى ولا في الثانية، باش نبينو أن المدونة فيها مسائل أساسية بالنسبة لمستعملي الطريق، لأنه واحد العدد الناس ما فاهمينهاش، راه واحد العدد ديال الناس ما فاهمينش المدونة، و بالتالي الدور ديالنا هو الدور ديالكم هو أنكم تفهموا للناس هاذ المدونة باش ما نلقاوش مشكل من دابا واحد 4 أو 5 أشهر اللي بقات نلقاوش مشكل فيما يخص التطبيق.

إذن تطبيق القانون عندما يصادق ، يجب أن يقع تأثير على سلوك المجتمع، ماشي غير نديرو القانون ونطوي و نلقاوش ماشي ما يسيقوا الأخلبو، الاجتماعات التي كنديروهم، هاذي اجتماعات قطاعية

الأمر، وزارة التجهيز والنقل جاهزة وعلى أتم الاستعداد لأقدم لكم ما يجب تقديمه في هذه الأمور، يعني كنا في خصاص لبعض من الوقت، لأنه هاذ الأمور كانت مبنية على دراسات، خصوصا في مجال النقل القروي، هذه الدراسات اليوم متقدمة، وتسمح لنا باش نقدمو هاذ الأمور للجنة، إذن احنا جاهزين وموجودين في هاذ الأمور ه اذي باش نجابو، والالتزامات ديالنا يعني طبعنا نلتزم مجددا على حسن تنفيذها بمعيتمكم ، بمؤازرتكم وبمساعدتكم، لأنه مسألة طبعنا وطنية.

بالنسبة للتحسيس وتفسير القانون، انطلقنا قبل أسبوع، المسطرة اللي اعتمدنا هي كالتالي، ماغديش تكون وصلة ديال دقيقة، باش منبسطوش الأمور، غادي تكون 2 أنواع ديال الوصلات اللي غادي تدوز في التلفزيون، واللي انطلقت منذ أسبوع، غادي تكون واحد الوصلة تحسيسية اللي كتدوم دقيقة ونصف ، وكتدوز مرتين في اليوم، كتدوز وكتقدم وكتوضح بند من قانون السير، مثلا الرخص بالنقط، كيف كتمشى الرخص بالنقط كتفسرها في 3 أو 4 ديال الوصلات اللي كتدوم دقيقة ونصف، وكتدوز يوميا مع 8 و25 دقيقة على القناة الثانية، وكتدوز اليوم الموالي إعادة البث ديالها مع 12 و40 دقيقة، وتغتنم هاذ الفرصة باش الناس يتبعوا هاذ الوصلات لأنها معمولة بالدرجة وبواحد الطريقة واضحة باش الناس يفهموها بكل بساطة وبكل أمور، وغادي تكون العشرات ديال الوصلات التحسيسية، كل وحدة قريبا على مادة أو على موضوع، من الآن إلى فاتح أكتوبر وغادي تستمر، وتكون إعادة البث يوم السبت من بعد نشرة الأخبار ديال الواحد والنصف يعني في منتصف النهار.

ثم هذه الأمور كلها ستكون موجودة في موقع الإنترنت اللي بغا يطلع عليها، إضافة إلى هذه الوصلات غادي تكون وصلات أخرى تحسيسية اللي كتدوز في التلفزيون، وهاذ الشيء كلوا كيتعاد على القنوات ديال الإذاعة باش نزيدو نوضحو من هاذ الأمور.

النقطة الأخيرة اللي بغيت نشير لها، هي أنه كاين واحد الهاجس آخر اللي هو صعب، واللي بغيت الإخوان المستشارين يشعروا به، هو أنه كاين هاجس ديال التنسيق داخل الإدارات، الهاجس ديال التنسيق ما بين الدرك والأمن ووزارة العدل ووزارة التجهيز والنقل ، ووزارة المالية، لابد ما يكون واحد المادة من هاذ الإدارات تعمل كإدارة واحدة، وهذا الأمر ديال الوزارة وديال الحكومة ككل، اللي خصها تنظم أنفسها باش

ميكونش شي تعثر ما بين الإدارات، اللي غادي يؤدي الثمن ديالو المواطن.

إذن هذه هي المرحلة اللي حنا فيها حاليا، هاذ المرحلة ديال تحضير مساطر إدارية أفقية، يلتزم بها جميع المتدخلين ، واللي نبنو عليها المراسيم التطبيقية، واللي غادي تخرج للوجود، هاذي هي الفترة اللي احنا منكبين عليها، وتنتغلوا عليها رفقة هذه الإدارات، وتنتقدمو برصانة وبمحكمة إنشاء الله لحسن تطبيق هذا القانون، وتؤكد على التزامي للحضور إلى اللجنة لتقدم كل الشروحات الضرورية في هذا الاتجاه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الثالث الموجه كذلك إلى السيد وزير التجهيز موضوعه تلاشي الطرق بالعالم القروي، للمستشارين المحترمين السيدة زبيدة بوعياذ، السادة محمد علمي، محمد الصمدي، عمر مورو، دحمان الدرهم، عبد الرحمان أشن، محمد نفاذ، حفيظ وشاك، سعيد سرار، أبو بكر أعبيد، المختار صواب.

تفضل السيد المستشار المحترم السي علمي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

سؤال فريقنا هو كالاتي : السيد الوزير لإن كانت بلادنا أمام التأخير الحاصل، الذي كان واقع ا في التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية اللازمة لأي إقلاع اقتصادي واجتماعي قد تدا ركت الأمر، واعتمدت الآن سياسة الأوراش الكبرى، بحيث تم نصح سياسات قطاعية مندمجة ومهيكلية، تروم تحقيق التنمية المنشودة في كل أبعادها.

السيد الوزير، إننا في الفريق الاشتراكي كأحد مكونات الأغلبية الحكومية، نقر بما تم إنجازه ، ونشتم هاته الجهودات، لكن السيد الوزير أخطار الخير التي عرفتها بلادنا في خضم هاته السنة ، كانت لها منافع كثيرة، ولا يخفى على أحد أنها خلفت أضرارا كبيرة بالطرق والمسالك والقناطر التي سرعان ما انحارت في بعض المناطق القروية والمناطق الجبلية، مما أدى إلى محاصرة المواطنين، نفوق الماشية، وانقطاع ال تلاميذ عن المدرسة.

650 بالبنيات التحتية أو غيرها، وتم تخصيص لشبكة الطرق تقريبا مليون ديال الدرهم لإصلاح هذه الشبكة من الأضرار التي لحقت بما أشنو يمكن يتقال بالنسبة لهذا الرقم، أولا هو أنه كبير مقارنة مع ما يخص سنويا لإصلاح أضرار الفيضانات، بحيث أنه كترأوح الميزانية ما بين 50 مليون درهم إلى 100 مليون درهم سنويا، إذن هاذ العام 650 إذن نسبة أكبر بكثير، لكن في نفس الوقت يجب التذكير بأنه هذا الغلاف يبقى دون المستوى ديال الأضرار التي لحقت بالشبكة ككل في المناطق الجبلية أو في غيرها، مما يجعل على أن هذه الميزانية يعني طبعا خصصت خلال هاذ سنة 2010، لكن يجب أن نواصل هذا المجهود في السنوات المقبلة في 2011 و 2012، حتى إن شاء الله نتمكنو من إصلاح كل الشبكة اللي يعني عرفت أضرارا مهمة خلال هذه السنة، وهو ما - إن شاء الله - سنقوم به لا خلال سنة 2010 ولا خلال السنتين القادمتين إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعقيب، نحن في الفريق الاشتراكي كما سبق لي أن ذكرت ، نحن نعتزف بما تقوم به هذه الحكومة من مجهودات في هذا القطاع، ولكن هناك طريقتان للتعامل مع الواقع، نحن في الفريق الاشتراكي نطالب من الحكومة أن تهدف إلى تغيير الواقع، عوض أن تلامس أو أن تعطينا التفسيرات ومسببات هذا الواقع الكارثي.

السيد الوزير، أعطيك مثال داخل جهة طنجة تطوان، وبالضبط بالنسبة لإقليم وزان، هذا الإقليم الفني، الطريق الجهوية رقم 404، التي تبتدى من المحطة السكنية أولاد المامون إلى مدينة وزان، الوزارة ديال التجهيز ديالكم أعطت الصفقة ديال 14 كلم، يعني المواطن إذا جاء من الدار البيضاء أو إذا جاء شي زائر من أوروبا غادي ينطلق من هاذ الطريق الجهوية كلها متلاشية حتى يصل لمركز مضمودة، وغادي يلقي وزارة الأشغال أعطت 14 كلم ليصل إلى مدينة وزان، لما يخرج من مدينة وزان بغا يمشي يشوف سد الملحرة، اللي كيبيد على مدينة وزان ب 50 كلم، راه الطريق مقطوعة السيد الوزير.

تفريعا على هاته المعطيات ، السيد الوزير المحترم، وإنصافا للوسط القروي والمناطق الجبلية بغية فك العزلة عنهم بطريقة حقيقية، نسائلكم عن ما هي التدابير التي ستأخذونها، وما هي الوسائل والإمكانيات الممكنة تعبئتها لإصلاح هاته الوضعية، ولتفادي تلأوار ما وقع في كل من إقليمي وزان وشفشاون، وفي بعض المراكز المحددة كمرکز زومي، مركز باب برد، عين دريج، ومركز تروال، واللائحة طويلة الذين لازالوا الحد الساعة يعيشون أوضاعا كارثية؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

كما تعلمون قطاع الطرق له أهمية بالغة في طريقة التعامل مع أولويات هذه الوزارة، بحيث نولي أهمية قصوى لهذا القطاع ، ونخصص له نسبة عالية من ميزانية الوزارة، وخصوصا فيما يتعلق بالمحافظة على الرصيد الطريقي وإصلاح الطرق والصيانة الطرقية، بحيث كستغرق هذه الأنشطة 60% من الميزانية ديال الوزارة.

أشير، وهذا عند و علاقة طبعا مع هذه السياسة ديال صيانة الطرق ومع إصلاح الأضرار من الفيضانات على أن يعني في السنتين الأخيرتين رفعنا من الميزانية المخصصة للصيانة الطرقية، بحيث أنها أصبحت هذه الميزانية تبلغ مليار و 230 مليون درهم، ملم يمكننا من القيام بتقوية القارة للطرق ل 725 كيلومتر، بتكسية القارة ل 800 كيلومتر في السنة طبعا، وبتوسيع القارة ل 510 كيلومتر، يعني 2035 كيلومتر من الطرق التي سيتم إصلاحها خلال سنة 2010، وهذا يتعدى بكثير المستويات السابقة.

مواكبة مع هذا المجهود هناك مجهود خاص بالقناطر ، بحيث يتم إصلاح ما يناهز 100 منشأة فنية أو قنطرة في السنة، ومجهود آخر يهتم بالصيانة الاعتيادية أو بضع الإصلاحات الأخرى التي تم شبكة الطرق في أقاليم كالشاون أو في المنطقة ديال الزومي أو باب برد أو غيرها من المناطق.

فيما يخص الأضرار التي لحقت بهذه الشبكة على إثر الفيضانات الأخيرة، لا لهذه السنة ولا للسنة الفارطة، تتبعتم المجهود الذي قامت به الحكومة بإصدار برنامج خاص لإصلاح هذه الأضرار ، سواء تعلق

14 كيلومتر كانت عندها أولوية مقارنة مع باقي المقاطع، علما بأنه كما قلت سابقا في التصريح هاذ الطريق عام، على أنه المقاطع الأخرى سيتم برمجتها في السنوات المقبلة، وكونوا على يقين أنه كنبذلو واحد المجهود خاص، لا فقط في المنطقة الساحلية دبال الجهة أو في داخل المنطق. وأعطي فقط مثال لا الحصر للبرنامج الوطني للطرق القروية لفك العزلة فيما يخص الطرق القروية، اللي عندو اتجاه آخر اللي ماشي هو إصلاح الطرق الحالية بل فك العزلة على السكان وشق الطرق من أجل فك العزلة على السكان ، هاذ البرنامج اللي كيوصل العدد ديالو إلى 15500 كيلومتر، واللي كيفك العزلة على 3 مليون ديال السكان في الجبال وفي المناطق النائية القروية.

هاذ البرنامج أعطينا لو حصة الأسد للمناطق الجبلية، المناطق الجبلية، مثلا إقليم الشاون أو إقليم تاونات عرفوا حصة الأسد، يعني أتكلم على الجهة الشمالية ، ولكن نفس الشيء بالنسبة مثلا لخنيفرة أو الحسيمة أو أزيلال ، إلى غير ذلك من المناطق اللي عندها خصاص في مجال الطرق، إذن دائما نعطي الأهمية للسكان أينما كانت ، سواء على الساحل أو في الداخل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، موضوعه وضعية الطريق الرابط بين مراكش وأسفي، للمستشارين المحترمين : السيدة زبيدة بوعبيد، مولاي الحسن طالب، لطيفة الزيواني ، أبو بكر أعبيد، بوشعيب هلاي، مصطفى الهية، علي سالم الشكاف، امبارك النفاوي، عبد الوهاب بلعقييه.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

مع تزايد العمران بمدينة النخيل مراكش، لم تعد الطريق المؤدية من مراكش إلى مدينة أسفي عبر المدينة الجديدة تمانصورت قادرة على استيعاب الحركة الدووية لمستعملها، وبالتالي فقد أصبحت الأحياء الصناعية بسبيدي غانم والمسار المجاور لهذه الطريق شبه مخنوق، خاصة بعد

نحن لما كنبغيو نمشيو نحضرو في شي دورة في جماعة زومي، والسيد عامل الإقليم يبدو ملي بغا يمشي يتفقد مركز زومي راه دخل في وسط الدوار، يعني الطريق مقطوعة إلى الآن، إلى حد وقته، كيدوز في واحد الدوار في بني كلة، يعني المسافة اللي كنتقطعها من وزان لزومي كانت 45 دقيقة، دابا بقينا نديرو 3 الساعات، وعاود ثاني كنعلقاو وزارة الأوقاف لما تقترب على مشارف المركز ديال المجرعة لعين دريج وتروال، اعطت واحد الصنفقة في الشهر المنصرم ديال 20 كلم.

احنا كنعقلو في الفريق الاشتراكي هذ ه مقارنة غير صحيحة، طول الطريق 90 كلم، إما الوزارة تعطي الصنفقة ولو عن طريق تجزئتها عوض أن تعطي واحد الترميمات، يجي المواطن يدخل ، وكأنا في مغارب داخل مغرب واحد، يجي يلقي 20 كلم مهرسة، يدخل الدوار ويخرج ويلقي 14 كلم مصلوحة، عاود ثاني يخرج من المدينة ويلقي ا لطريق مهرسة، وعاود يلقي الوزارة عاطية، احنا بعينا واحد المقاربة تكون واضحة، وتكون واحد المقاربة صحيحة من أجل إعادة بناء هذا الطريق أو ترميمها أو تقوية قارعتها من نقطة الانطلاق دياله ا في الصفر إلى نهايتها عوض اللجوء إلى هذه الترميمات.

احنا كنعقلو، السيد الوزير، المجهودات اللي كتقوم بها وزارة التجهيز على الواجهة البحرية، ولكن احنا ماشيين في الجهة الموسعة، خص تضمنا واحد التوازن داخل جهة طنجة تطوان ، نحن مع ما تقومون به طنجة وتطوان والمضيق وما شاكل ذلك، ولكن بالنسبة لإقليمي العرائش، شفشاون ووزان، هل قدر هؤلاء المواطنين باش نضمنا لهم حتى هم الحياة الكريمة، بالرغم أنهم ينتمون لجهة واحدة، وكنتمناو ، السيد الوزير، باش تتداركوا الأمر ديال الطريق الجهوية 404.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أولا بغيت نشكر السيد المستشار المحترم على الاعتراف بالنتائج اللي موجودة، وطبعا هذه نتائج ليست بكاملة، ولكن كنعشكرو على الموقف البناء، وتنقول لو على أنه طريقة التعامل مع الأوراش فيها دائما نوع من الإكراهات، أولا دائما التعامل مع مثل هذه الحالات يجبرنا على تحديد الأولويات، دائما قلة الاعتمادات أو مقارنة الاعتمادات مع كثرة الحاجيات تجعل أنه ضروري من تحديد الأولويات، فإذن لا شك أنه هاذ

إحداث سوق الخضز بالجملة بالجانب الأيمن لهذه الطريق في اتجاه مدينة آسفي.

وعليه، فإنه من المنتظر بعد تقدم الأشغال بالمدينة الجديدة التي هي تامنصورت أن تزيد من تفاقم هذه الوضعية إذا لم تقم وزارتك الموقرة بوضع مخطط على المدى القريب لمعالجة هذه الإشكالية، كما أصبح من اللازم الاستعجال في اتجاه الحل الملائم لهذه الأزمة.

لذا نسألكم، السيد الوزير، هل برحمت وزارتك الموقرة هذه الطريق ضمن برامج إصلاح وتوسيع الطرق؟ وفي حالة الإيجاب متى سيتم ذلك؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

هذه الطريق اللي هو الطريق الوطنية رقم 7، اللي كيربط ما بين مراكش وآسفي، كنتفق معكم، السيدة المستشارة المحترمة، على أهميته، لأنه كيربط بين جهتين، وخصوصا ما بين مراكش و آسفي، وفي التصور الترابي ديال هذه المنطقة يجب أن يكون في المستقبل ميناء آسفي هو الميناء لمنطقة تانسيفت، وبالتالي هاذ الطريق يربط ما بين هاذين المنطقتين، هاذ الطريق نوليه أهمية قصوى وتقدمنا فيه بالشكل الآتي:
أولا المقطع الأول ديال الطريق الوطنية رقم 7 ما بين النقطة الكيلومترية 128 و 140 على طول 12 الكيلومتر، قمنا بالإصلاح ديالو في إطار شراكة مع المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء في إطار مواكبة مشروع التهيئة للمدينة الجديدة ديال تامنصورت، إذن هاذ مقطع ديال 12 كيلومتر قمنا به في إطار هذه الشراكة.

كابين مقطع آخر ديال 4 كيلومترات واللي كيتواجد واللي تكلمتو عليه في منطقة ديال سيدي غانم وسوق الجملة إلى آخره، هاذ كيتواجد داخل المدينة، إذن كيخصو يدخل في إطار الاختصاصات ديال مدينة مراكش.

تبقى المقطع الكبير ديال الطريق الجهوية رقم 204، واللي كينطلق من الطريق الوطنية رقم 7، واللي كينطلق من النقطة الكيلومترية 0 إلى 108 ديال الكيلومترات، إذن 108 ديال الكيلومترات، حيث هاذ المقطع يحتاج إلى توسيع إلى 7 أمتار وإلى صيانة، في هاذ المجال هاذ عملنا واحد المشروع قمنا بالدراسة مند مدة لا بأس بها، دراسة بينت بأنه

تكلفة المشروع غادي تصل 160 مليون ديال الدرهم، وفتحنا مجلس الجهة لعقد شراكة مع هذه الجهة، كما نقوم بها في جهات أخرى لإصلاح هاذ المشروع نظرا لأهميته، واقترحنا نسب معينة في مجال هذه الشراكة، وتكلمت شخصيا لا مع الرئيس الجهة ولا مع السيد الوالي ولا مع المنتخبين لهذه المنطقة لحنهم على أن نصل إلى اتفاق لإخراج هاذ المشروع الضروي إلى حيز الوجود، والمناقشة سارية معهم للتوقيع إن شاء الله قريبا على هاذ الاتفاقية لإخراج هاذ العملية إلى الوجود. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

إذا اسمحتو، السيد الوزير، بالنسبة ندويو على الشرط اللي ما بين مراكش ومدينة لتمنصورت، غير بغيت أنبهكم لواحد المسألة أساسية، أن هذا السؤال طرح في 2007 وكانت التغييرات وراء 2007، أن درتو واحد الطريق لتمنصورت إلى غير ذلك، ولكن رغم ذلك باقي المشكل قائم، لماذا؟ لأن في مدينة تامنصورت غادي تكون تقريبا 350 ألف سكن، تنجز منها تقريبا ما يفوق 60%، يضاف إلى ذلك السوق اللي ذكرنا ديال سوق البلدية ديال الجملة، بالإضافة إلى أن الحي الصناعي كذلك سيدي غانم كيعرف دخول عدد من المستثمرين إلى آخر ذلك، إذن باقي خص القيام بإصلاحات في هذا الطريق، أما إذا تجاوزنا مدينة لتمنصورت في اتجاه مدينة آسفي، اسمحو لي، السيد الوزير، أن أقول لكم بأن الطريق كارثية، وهي قاتلة بالدرجة الأولى، أنا ملي كندوز منها شخصيا كنطرح سؤال: واش نحن في المغرب الذي نعرفه أو في مغرب آخر؟

وعندي سؤال آخر، السيد الوزير، واش احنا كساكنة مدينة آسفي، واش احنا مواطنين من الدرجة الأولى ولا مواطنين من الدرجة الثانية؟ لأن لا يعقل باش يكون عندنا طريق من هاذ الشكل، وأنتم كتعرفوا أن مدينة آسفي هي مدينة عندها تاريخ، عندها مجموعة الحوايج معروفة بها،

يضاف إلى ذلك أنها عرفت واحد العدد من المشاريع والمنجزات داخل المدينة، ومن بعد الزيارة الملكية أعطيت الانطلاقة لمجموعة من المشاريع اللي هي جد مهمة، ولكن كيفاش يمكن إنجاح هاذ المشاريع كلها، ونحن نعيش في عزلة تامة على العالم؟ لأن هاذيك الطريق راه كارثية في الحقيقة، وأنتم تعلمون أن مدينة آسفي كتوفر على ميناء، وأن الصادرات كتمشي

من مراكش للدار البيضاء، علاش متحول ش لميناء لمدينة أسفى؟ كاين عندنا مشكل، بلا منهضرو على الميناء حاليا، لأنه ماشي هو موضوعنا، ولكن عندنا مشكل ديال الطريق.

أما فيما يخص النقاش اللي دار بينكم وبين الجهة، أنا على علم بما تم، أنكم طلبتو 40% من الجهة، وهاذ النسبة راه جد عالية، لأن الميزانية ديال الجهة إذا كانت كتسمح ب 40% أو كانت كتوفر على 40% مما تطلبونه، هذا كييعني بأننا غادي نوقفو جميع المشاريع اللي عندنا احنا في الجهة وغادي نسدو هاذ المؤسسة ديال الجهة باش ننجزو احنا واحد الطريق، اللي ممكن أنكم تطلبوا واحد المساهمة اللي هي معقولة ورمزية من الجهة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

إذن نرجعو للتفاصيل، كما قلت الأستاذة السيدة المستشارة المحترمة ما بين 2007 واليوم أبحرنا 12 كلم، إذن كاين اهتمام وكاين انجاز وكاين تفعيل، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، أكرر على أن المنطقة اللي فيها سيدي غانم، 4 كلم اللي فيها سوق الجملة والمنطقة الصناعية ما طبعاش للوزارة، تابعة للبلدية ديال مراكش، إذن غلى عندنا احن شي إمكانيّة غادي نعملوها على الطريق الأخرى ما بعد تامنصورت، اللي كتنتفق معك على أنه المستوى ديالها غير مقبول.

الآن هذا الإصلاح ديال هاذ الطريق، عندنا طريقتين باش نتقدمو بها، تيمكن نعملو واحد الإصلاح، يعني تبقى الطريق بالمميزات الهندسية ديالها ونعملو الإصلاح، يعني إذا كان فيها العرض 5 أمتار، نبقاو ب 5 الأمتار ونبقاو غادين، الميزانية د يالنا تتسمح لنا باش نعملو هذا، وكتكلفنا 10 مليار سنتيم باش نعملو هاذ العملية اللي غادي تكون دون المستوى، 10 مليار سنتيم، هاذ العملية رفضنا باش نعملوها باش نحسنو من المستوى ديالها، لأنه كنتقاسمو التوجه والطموح ديال منطقة أسفى اللي كتححتاج إلى طريق في مستوى أعلى ب (les enrobés) ب 7 الأمتار.

هاذ العملية تتطلب ميزانية إضافية، هذه العملية في طور المناقشة مع مجلس الجهة، وعلما عمليات مماثلة في عدد من الجهات، عملناها في

منطقة سوس، عملناها في منطقة وجدة، عملناها في منطقة طنجة، في عدد من المناطق دائما كتكون نسب ديال الشراكة لا بأس بها، واحنا في العهد الآن ديال الشراكة ما بين الدولة والجهة، وتيخص الجهة تكون عندها إمكانيات، ويكون على يقين أنه النسبة ديال المشاركة ديال هاذ الجهة في هذه العملية ستبقى نسبة يعني قليلة مقارنة مع الميزانية ديال الجهة، واللي غادي تمكن باش نتخذ مثلا اقتراض عند (le FEC) بحال اللي كيقوموا به جميع الجهات باش يتقدموا المشاريع ديالهم.

إذن المسألة كتبقى المسألة ديال القرار اللي كيخصها تتخذ، ومتيمكنش نشوفو البلاد ديالنا واحد الفكرة على أنه احنا على أبواب الجهوية، وعلى أنه كل جهة غادي تكون محرك لم نطقة ما، وفي نفس الوقت نبقاو في واحد النظرة على أنه كنعكبو كلشي على الدولة وكنتظرو من الدولة كل شيء، يعني هاذ الشراكة كيخص تكون فيها واحد التجند ديال جميع المتدخلين قدر المستطاع لإخراج هذا المشروع للوجود. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس الموجه كذلك إلى السيد وزير التجهيز ، موضوعه وضعية المحطات الطرقية بالمملكة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل أحد السادة المستشارين، تفضل.

المستشار السيد الطيبي العلوي مولاي الأمين:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات والمستشارين المحترمين،

تضطلع المحطة الطرقية بدور حيوي ، يتجلى أساسا في تنشيط حركة النقل العمومي للمسافرين، باعتبار مجال النقل أحد ركائز التنمية الاقتصادية ببلادنا، إلا أن العديد من هذه المرافق أضحت تعيش أوضاعا صعبة، وعلى سبيل المثال الجهة التي أنتمي إليها جهة مكناس تافيلالت، وعمالة الراشيدية كسبيل المثال مدينة الريصاني ومرزوقة وعدة مدن تابعة لعمالة الراشيدية ، وهي منعدمة من المحطة الطرقية، وعلى سبيل المثال مدينة أرفود وعمالة تنغير، اللي هي تعرف واحد الكم هائل ديال الجالية ديال العمال بلخارج اللي تيجلبوا واحد العملة صعبة، وكذلك السواح الأجانب اللي تيتواجدوا بالمحطة الطرقية وهي منعدمة تماما، ما كايناش ، السيد الوزير، غير السماء والأرض، التي تحول دون تحقيق الغايات التي

أنشئت من أجلها بفعل تراكم مجموعة من المشاكل والمعوقات المرتبطة أساسا بالعجز المالي لأغلب المحطات الطرقية، ووصلت إلى عدم تمكينها من تأدية الضرائب وصرف أجور المستخدمين، بل وتأمين أبسط شروط الراحة والأمن للمسافرين، وعلى سبيل المثال كذلك مدينة ميدلت وزيادة وأزرو وإفران، التي تعرفوا واحد البرد قارص أيام الشتاء التي تتراكم بها الثلوج، السيد الوزير، والناس تتخاطر بنفوسها إلى تواجدت بذيك المحطة الطرقية لحقاش متيتوفروش فيها شروط الراحة، ومنعدهم كذلك، مكائنة حتى شي محطة طرقية.

ومما زاد المشاكل استفحالا هو عزوف أغلب الحافلات عن استعمال منشآت المحطة الطرقية بسبب وجود عدد كبير من المحطات العشوائية نتيجة غياب المراقبة الطرقية بشكل منتظم.

وفي هذا الإطار نسألكم السيد الوزير على الإجراءات الكفيلة لوضع حد للمشاكل التي تعاني منها أغلبية المحطات الطرقية، وكذلك المحطات الطرقية المنعدهم؟ وعن استراتيجيته وزارتم في تدبير هذا القطاع؟ وبغيناكم، السيد الوزير، باش تعطوننا أمثلة على الجنوب، ماشي تعطوننا أمثلة على المدن الكبرى، احنا تعيشو مشاكل في الجنوب، في سوس-ماسة-درعة وجهة مكناس-تافيلالت، اللي احنا معندناش المحطة الطرقية بناتا، ولا البنية التحتية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

إذن فيما يخص المحطات الطرقية لابد من التوضيح بأنه بناء محطات طرقية وتمويلها وتسييرها يعود إلى الجماعات المحلية طبقا للميثاق الجماعي، المسألة الأولى اللي هي واضحة، واللي هي منفذة حاليا ومنذ دأما، المحطات الطرقية ليست تابعة لوزارة التجهيز والنقل أو تابعة للدولة هي تابعة للجماعة الحضرية اللي تتكون فيها هذه المحطة واللي هي اللي خصها تكون عندها الميزانية باش تبنيها، وهي اللي كتحد بالطريقة ديال التسيير ديالها.

وزارة التجهيز والنقل عندها واحد الدور وحيد اللي هي المراقبة داخل المحطات الطرقية ديال حركة النقل، كتأكد من حسن تكوين السائقين

ومن الحالة الميكانيكية ديال الحافلات ملي كتغادر المحطة ومن احترام الأوقات ديال المحطة، هذا هو الدور ديال وزارة التجهيز والنقل. إذن هذا هو الإطار المؤسساتي اللي تنعملو فيه، إذن إلى كانوا شي اختلالات أو شي صعوبات موجودة في مدن ما يعني طبعاً احنا مستعدين إلى كانت شي مساعدة تقنية أو تأطيرية لتقدمها للجماعة المحلية، لكن تيبقى الأمر بين يدي الجماعة المحلية المعنية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إسماعيل أمغاري:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم، ولكن لابد من الإشارة على الوضعية الكارثية التي تعيشها العديد من المحطات الطرقية، ليس فقط على مستوى المدن الصغرى ولكن حتى على مستوى المدن الكبرى بما في ذلك العاصمة الرباط.

إن المطالبة، السيد الوزير، بتفعيل مدونة السير وتحقيق مطلب 10 مليون سائح وكذا التفاعل بشكل إيجابي مع مجموعة من الأوراش يمر حتما عبر تحسين ظروف النقل، وأماكن ولوج الحافلات، التي تبقى كأهم وسيلة لنقل الضعفاء من المواطنين، طلبة وشريحة هامة من السواح البسطاء، ومن جهة أخرى نعلم جيدا أن المحطات الطرقية تدر الكثير من المداخل على مستغليها، فما هو السبب الحقيقي فيما آلت إليه مجموعة من المحطات الطرقية من وضعية كارثية سواء على مستوى الاستقبال أو مستوى التدبير؟.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

إضافة إلى ما قلته سابقا، أؤكد على أنه إلى كانوا اختلالات أو مشاكل في تسيير المحطات الطرقية تبقى هذه المشاكل من مسؤولية الجماعات المحلية المعنية، وأن الوزارة هي موجودة في إطار اختصاصاتها في المراقبة داخل هذه المحطة، وإضافة إلى اختصاصاتها، وأشير على هذه المسألة، إضافة إلى اختصاصاتها هي مستعدة لتقديم أي مساعدة تقنية للجماعات المحلية لحسن تدبير هذه المحطات، ونقوم ببعض الإجراءات، وهذه مناسبة للتذكير بها، مثلا عندنا شراكة أو عمل مشترك مع وزارة

الداخلية في إطار دراسة لتأهيل هذه المحطات لكن تنفيذ هذه الدراسات يجب أن تقوم بها الجماعات المحلية، كان هناك كذلك دفتر تحملات لحسن تسيير هذه المحطات الطرقية، وهي كذلك تم توزيعها على المحطات الطرقية لتنفيذها.

وأخيرا أريد أن أشير إلى أن من ضمن الأمور التي تعوق حسن تسيير هذه المحطات هي قلة الفاعلين المهنيين في تسيير المحطة الطرقية، ومن هنا أسندنا إلى الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك، التي كانت سابقا (ONT)، أسندنا لها مهمة تنمية هذه المهنة الجديدة التي هي تسيير المحطات الطرقية، ولتقديم عروض للجماعات المحلية في إطار التسيير المفوض لتقوم هذه الشركة بالتسيير لصالح الجماعة الحضرية ديال المحطة الطرقية، وعملنا عروض مثلا للجماعة الحضرية الدار البيضاء، للجماعة الحضرية لمدينة الرباط مثلا لإسناد التسيير إلى هذه الشركة، لكن لحد الآن لم تحظ هذه الاقتراحات بالقبول من طرف هذه الجماعات التي تفضل أن تستمر في طريقة التسيير الحالية، هذا اختصاصهم.

أشير فقط إلى تجربة إيجابية في مدينة القنيطرة، حيث أسند التسيير إلى الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك، والذي أعطى نتائج إيجابية مهمة، وهناك كذلك مناقشة في نفس الاتجاه في مدينة وجدة، لا الوزارة ولا الشركة رهن إشارة البلديات للدخول في إطار شراكة لحسن التسيير في إطار التدبير المفوض.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال السادس والأخير الموجه إلى السيد وزير التجهيز، موضوعه إمكانية بدأ العمل بالطريق السيارة مراكش - أكادير في شهر يونيو 2010 كما كان مقررا، للمستشارين المحترمين السادة : لحسن بيجديكن، الحسين أشنكلي، محمد أمزال، الحو المربوح، عبد العزيز بوهودود، احمد أبرجي، أحمد بنيس، عبد العزيز البنين، عبد المالك الأعرج، مصطفى الشهواني، عبد الرحيم العماني، عمر الجزولي، نبيه لحسن، المهدي زركو، إبراهيم الحب.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل.

المستشار السيد لحسن بيجديكن:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، عرفت بلادنا قفزة مهمة في مجال إنجاز الطرق السيارة، وهذا يترجع للمجهودات الجبارة التي بذلوها البرلمانيون مشكورين، وماذا الشيء تتعرفوه، السيد الوزير، ملي كنتما تشرفوا على مديرية الطرق، اشحال من اجتماع داروا معك الإخوان البرلمانيين بجميع الأحزاب، سواء ينتمون إلى هذه الغرفة أو الغرفة ديال النواب، ولكن فوق هاذ الشيء كلو الإرادة الملكية التي الحمد لله المحور مراكش أكادير والمحور برشيد بني ملال، والمحور فاس وجدة، خرجوا للوجود لفك العزلة على هذه الجهات المهمة بالمملكة، وتعرفوا حوادث السير التي كينتجوا على هاذ الطريق التي مازال هذا المحور، خصوصا محور مراكش أكادير والرواج التي تينتج هذا المحور، غير بعد التساقطات المطرية سمعنا أنه كاين واحد العطب تقني عند الشركة التي عندها المحور التي كيتواجد في عمالة شيشاوة، وهو فم الجرانة، وقع فيه واحد العطب تقني، وكثرت الضررة أنه الوزير راه كان صرح لا داخل البرلمان ولا عبر وسائل الإعلام أنه الطريق السيارة سنعمل به في شهر 6 أي شهر يونيو.

بعد ذلك عدنا كنسمعو أنه غادي يكون شهر يوليو أو شهر 12 في هذه السنة 2010، بغينا نسولكم، السيد الوزير، واش هاذ المحور غادي يشتغل فعليا في شهر يونيو كما صرحتم به أم لا؟ هذا هو السؤال ديالنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص شبكة الطرق السيارة ومشروع التي طرحوا السيد المستشار المحترم، والتي هو الطريق السيارة ما بين مراكش وأكادير، أؤكد إن شاء الله على أنه سيتم فتح هذا الطريق قبل نهاية شهر 6 كما يعني أعلن عليه سابقا، بحيث أنه الأجل الذي تم تحديده سيحترم وستفتح هذه الطريق كما قلت في نهاية شهر يونيو بعد أن سننهي جميع الأشغال المتعلقة بهذه الطريق، كنت في هذا الورش يوم السبت الأخير وزرتة عن آخره وتتقدم الأشغال في ظروف حسنة بالجوودة المطلوبة.

أشير جوابا على السؤال على أنه الأشغال وحجمها أشغال عملاقة، يكفي أن نذكر بأنه هناك مثلا نفق، أول نفق يعني من صنف أنفاق

لشكر، محمد دعيدة، حسن أكليم، حسن القاسمي، أحمد العاطفي،
العربي حبشي، الصادق الرغوي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد عبد الرحيم الراح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يقوم المستشارون البرلمانيون بتوجيه أسئلة كتابية إلى الحكومة بهدف
التوصل بأجوبة دقيقة عن الإشكالات التي يقدمونها، غير أنه مع الأسف
أن الكثير من الأجوبة التي يتوصلون بها لا تحترم الآجال القانونية طبقا
لمقتضيات المادة 306 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ولما تنص
عليه أحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 56 من الدستور، كما تنص
بالعموميات ولا تحتوي على إجابات دقيقة، وهو ما يعد مسا بمقتضى
دستوري وضربا لمصادقية المؤسسات الدستورية من حكومة وبرلمان.

لذا نسألكم، السيد الوزير، عن ما هي الخطوات التي ستقومون بها
من أجل تصحيح هذا الاختلال في تطبيق نص دستوري وحمل السادة
الوزراء على تقديم أجوبه مدققة مع احترام الآجال القانونية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل.

السيد إدريس لشكر، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا للفريق الفيدرالي على تساؤلهم، تساؤل كما يبدو يعيب على
الحكومة أنها لا تحترم الآجال القانونية، كما أن أجوبتها تنص بالعمومية،
ولا تحتوي على الدقة المطلوبة من طرف السادة البرلمانيين.

ملم لاشك فيه أن الحكومة تبذل مجهودا من أجل أن تكون في
الآجال الدستورية، ومن أجل أن تجيب على كافة الأسئلة الكتابية داخل
الآجال الدستورية، ونفس الشيء بالنسبة للأسئلة الشفوية، الأسئلة
الشفوية يقرر بشأنها السادة رؤساء الفرق، والفرق هي من تقرر هذا
السؤال أو تختار هذا السؤال دون غيره في إطار الكوط المحددة لكل
فريق.

أما فيما يتعلق بالأسئلة الكتابية، رقم يجعل شوية ديال الإنصاف
لأنه في 387 سؤال كتابي توصلت بها الحكومة، 300 سؤال كتابي

الطرق السيارة سيكون موجود في هذا الطريق وأنه شبه منتهي حاليا،
كذلك مستوى أشغال الترتيب والحفر تصل إلى علو كبير جدا، أحيانا
يتعدى 100 متر، 120 متر إلخ... فالطبيعة ديال هذه الأشغال
ونوعية التربة اللي متواجدة في الأطلس الكبير جعلت أنه في بعض
المقاطع كانوا بعض الصعوبات التقنية، خصوصا في المقطع ديال فم
الجرانة اللي تكلمتو عليه، وكانوا بعض الانزلاقات خلال الأشغال، التي
زادت على حجم الأشغال التي كان يجب أن نقوم به، ولكن استطعنا أن
نعجئ إمكانيات ووسائل بشرية إضافية عن طريق العقد التي هي موجودة
مع المقاولات، وسنستطيع إن شاء الله إلى إنهاء الأشغال في الآج ال
المحددة، ومثل هذه الصعوبات التقنية هي صعوبات منتظرة في أشغال من
هذا النوع، والله الحمد إن شاء الله ستفتح هذه الطريق مع نهاية الشهر
المقبل، عندما سننهني جميع المراحل المتعلقة بهذه الأشغال، وطبعا ستؤثر
إيجابيا جدا على منطقة سوس، على الربط ما بين مراكش وأكادير،
حيث مدة السفر لن تتعدى ساعتين، وعلى الربط مع مدينة الدار
البيضاء، حيث أن مدة السفر لن تتعدى 3 ساعات و 45 د، فهذا
سيكون مهم جدا بالنسبة للاقتصاد والسياحة ديال منطقة سوس.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد لحسن بيجديكن:

شكرا، غير باش نشكر السيد الوزير على هذا التوضيح لأن فعلا أنه
مستعملي هذا الطريق كيتساءلو، ودابا راه يطمننوا إن شاء الله أنه السيد
الوزير وضح لنا أنه قبل أواخر شهر 6 غادي تفتح هاذ الطريق السيار
اللي هي مهمة بالنسبة لمستعملي هاذ الطريق.
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، ونشكر السيد الوزير على مساهمته
القيمة في هذه الجلسة. نتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد الوزير
المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول أجوبة الحكومة على الأسئلة الكتابية
للبرلمانيين، للمستشارين المحترمين السادة: عبد المالك أفرياط، عبد الحميد
فاتحي، عبد السلام خيرات، محمد الهبطي، عبد الرحيم الراح، محمد

أجيب عنه إلى حدود الساعة، بالنسبة للفريق الفيدرالي توصلت الحكومة ب 27 سؤالاً كتابياً، أجابت إلى حدود الساعة على 20 سؤالاً كتابياً، وستتوصلون في الساعات القادمة بأربعة أجوبة كتابية، وبالتالي سنكون خارج الأجل الدستوري فيما يتعلق بثلاثة أسئلة كتابية فقط.

من المؤكد أن حتى هاذ ثلاثة أسئلة كتابية يجب أن يجاب عنها، لكن هناك بعض الملاحظات، هناك الطبيعة الجهوية والمحلية للسؤال الكتابي كنفرض على الحكومة باش ترجع لعين المكان وتبحث مع المصالح في عين المكان، هناك كذلك الأجل يجب ألا يحتسب ب من التاريخ الذي يحمله السؤال، لكن الأجل يجب أن يحتسب من التاريخ الذي خرج منه السؤال من قبة البرلمان وتوصل به الوزير الأول.

إذن هناك كذلك بعض الأسئلة التي تشتمل أحيانا مواضيع مختلفة ولا يتوجه بها السائل إلى الوزير المسؤول عن قطاع معين، مما يجعل صعوبة في جمع عناصر الجواب من مختلف القطاعات الوزارية مع ما يتطلب ذلك من إجراءات إدارية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحيم الرواح:

أولاً، السيد الوزير، احنا ملي قلنا الخلل، الخلل موجود ، كون الآن أشرت لواحد العدد ديال الأسئلة اللي تمتمت الإجابة عنها، احنا منفيناش، ولكن راه كل هاذ الأسئلة وعندنا أمثلة ، احنا تجاوزنا مبعيناش ، يمكننا نسردو قائمة ديال الأسئلة ونعطيو التواريخ فوقاش وضعنا كل سؤال ، فوقاش بقينا الجواب، فالخلل موجود، السيد الوزير، احنا الي كيهما هو بالنسبة للمستقبل مبيقاش.

الخلل الثاني كاين من حيث المضمون، هاذ اللي قلتو تعدد المواضيع، احنا مكنعنينا، حنا كنتكلمو في قضايا محددة، بل أكثر من ذلك أننا نتكلم عن قضايا محددة وكنديرو الحثيات القانونية، لأن كاين أسئلة اللي عندها طبيعة قانونية، كنقولو طبقا للقانون كذا إلى آخره يتطلب، كتجيننا الجواب ما عندو حتى قيمة.

هاد الشيء، السيد الوزير، كيضرب المصادقية ديال الحكومة وديالنا، متنساوس انتما، السيد الوزير، كبرلماني سابق، كرئيس فريق سابق، كتعرفوا الأهمية الكبيرة ديال الأسئلة الكتابية، وبالتالي كيتمكن السادة البرلمانيين يوجدوا الحلول لواحد العدد من القضايا من خلال الأسئلة، الآن

كنوجدو أنفسنا لا جدوى من تقديم الأسئلة، يمكن لي نقول لكم شخصيا في الفريق قدمنا أسئلة وبغينا نحولها في نهاية الدورة إلى أسئلة كتابية، ولكن مبعيناش نظرا لأن كنشوفو الأسئلة الكتابية مكاينش أجوبة، عندنا كذلك أسئلة كيف قلت اللي مكاينش أجوبة، عموميات. لذلك اللي كنعطالو منكم، السيد الوزير، باش نكونو عمليين، طبعا هذا موضوع يحدد العلاقات بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، وبالتالي احنا كنعترضو خلال المراحل المقبلة، الآن كاين السيد الوزير الأول غادي يقدم التصريح ديالو في هذا المساء، باغين طبيعة الحال الحكومة خلال المراحل المقبلة تكون هذه نقطة من النقطة اللي خص التداول ديالها لإعادة الاعتبار لهذه المؤسسة، بمعنى أنه عندما نقدم الأسئلة يخلصنا نتجاوبو في الآجال، وكذلك يكون كاين مضمون و كاين محتوى الإجابات ، وإلا فكاين واحد ، تنحسو بواحد النوع ديال عدم احترام المؤسسة التشريعية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد المستشار المحترم، وأنا أتفق معكم أنه خصنا نذلو جميعا مجهود من أجل تطوير ديمقراطيتنا الناشئة، ومن أجل أن المواطنين ييدوا يتبعوا الحياة ديالهم ديال السياسة العمومية ديال البلاد من خلال البرلمان، أنا أتفق معكم.

التقصير هو تقصيرنا جميعا ،السؤال الكتابي هو سؤال دستور يا الشعوب التي سبقتنا من أجل الوصول إلى المعلومة عندو دور أساسي، لكن عندما يتحول السؤال الكتابي إلى تساؤل حول وضعية شخص، أو حول ترقية شخص، أو عندما يتحول السؤال الكتابي ، وأنا لا أتوجه للفريق الفيدرالي لأنني أعرف، أنا أتحدث عن السؤال، اسمح لي السي دعيدة راه أتكلم على 5000 سؤال، ماشي على 27 سؤال، راه

5000 سؤال، لا ما مطروحش السؤال الشفوي بهذا الشكل لأن السؤال الشفوي معندوش طبيعة جزئية ولا محلية ، السؤال مطروح من طرف الفريق المحترم، ودابا غير كتاخذ ليا من الوقت وما غنخلش الفكرة توصل، لأن الفكرة خصها توصل، خص يجهروا المخاربة أن كافة المواطنين سواسية أمام القانون طبقا للدستور، وألا حق لبعض اللوبيات ، والفريق

الفيدرالي بمنأى عن هذه القضية، وخلصنا نكملو ، لا حق لهم في أن يتوجهوا بأسئلة كتابية ما تيمتعش بها مواطنين آخرين.

لذلك، السؤال الكتابي إذا كان سؤالاً محلياً ، فيجب أن يتوجه إلى القضايا المحلية للمواطنين ، لا لقضية زيد أو عمر، قضية زيد أو عمر يمكن.. عندما تسأل الحكومة حول تنفيذ حكم لصالح مواطن، وكيف سيكون بالنسبة للمواطن الآخر الذي لم يجد برلماناً للدفاع عن حقوقه ومصالحه؟ كل مواطن له الحق في أن يتوجه إلى القضاء ، ولكن للمواطن كذلك الخصم ديالو في القضية باش يتوجه، ماشي أن يختار هذا برلماناً من أجل أن يطرح قضيته والآخر من سيطرح قضيته؟

لذلك الإشكال في السؤال الكتابي هو إشكال مشترك، والعمومية جاية من هنا أساساً، أحياناً ترفض بعض القطاعات الوزارية أن تمكن بعض الأشخاص من وسائل ضد أشخاص أخرى، وهم جميعاً مواطنين متساوون في القانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير الإسكان، موضوعه ارتفاع أسعار العقار، للمستشارين المحترمين السادة: ناجي الفخاري، مصطفى قاسمي، كافي الشرايط، بنعيسى بنزروال ، محمد بلحسن خيير ، السعد بنزروال، محمد العزري، رفيق بناصر، محمد كريم، عبد الحميد بلفيل، عبد العالي الحسيسن، بنجيد الأمين، العربي بوراس، محمد زاز، عزيز الفيلاي، وسيتولى الإجابة عنه السيد الوزير المكلف بالتنمية المحلية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تماشياً مع التوجيهات الملكية السامية، وضعت الحكومة قطاع الإسكان والتعمير من بين أولويات برنامجها من أجل تحسين مستوى إنتاج السكن، والرفع من مستوى مساهمة القطاع في التنمية ، وتوفير فرص الشغل ، والتقليص من حدة الفقر خصوصاً بالمدن الكبرى وضواحيها ببعض المراكز القروية.

ومن هذا الإطار ، كان لابد على الحكومة أن تضاعف وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي ببلادنا بلوغ 100 ألف وحدة سكنية سنوياً على المدى المتوسط قصد الاستجابة لمتطلبات الفئات ذات الدخل الضعيف والمحدود والمقصية من إنتاج السكن المنظم، وكذا ملائمة التعمير وآلياته لحاجيات التنمية العمرانية للإسهام بفعالية في تأهيل المدن والرفع من مستوى الاستثمارات العقارية، وتمكين جميع الشرائح الاجتماعية من ولوج السكن وخاصة الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، والتقليص التدريجي للعجز السكني المتراكم، وتسريع وتيرة معالجة السكن غير اللائق من خلال تكثيف العرض الملائم والبرامج الخاصة لإعادة الإسكان.

لكن رغم بلوغ هذه الأهداف التي سطرتها الحكومة ، والتي بلورتها باتخاذها إجراءات هامة من أجل القضاء على البناء العشوائي ، ذلك عن طريق منح عدة امتيازات لبعض المنعشين العقاريين، إلا أنه مع الأسف الشديد قد نتج عنه ارتفاع مهول في أسعار العقار ، سواء تعلق الأمر بالمباني أو التجزئات السكنية، الشيء الذي أصبح خارج القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة.

السيد الوزير، الصانع التقليدي والعامل البسيط والموظف البسيط ما عندوش الإمكانات باش يأخذ هاذ المنزل ديالو، راه الناس كيعانين، خصنا نشوفو شي حل لهاذ الناس هاذو، في المقابل هذا راه المنعشين العقاريين والمحتكرين للقطاع راكموا ثروات هائلة.

لذا نسألكم ، السيد الوزير ، ما هي الإجراءات والتدابير التي ستخدها الحكومة من أجل الحد من ظاهرة الغلاء في المجال العقاري؟ والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عبد السلام مصباحي ، كاتب الدولة لدى وزير الإسكان

والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد أن أشكر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على طرحه لهذا السؤال، وكما هو معلوم ويعلم ذلك السيد المستشار المحترم الذي طرح السؤال، فإن أسعار أي منتج كيفما كان نوعه ومن بينه منتج العقار يتحكم فيه قانون السوق، أي قانون العرض والطلب، بحيث أن الأسعار تزايدت كلما تزايد الطلب وقل العرض، والعوامل الأساسية التي كانت وراء

زيادة الطلب على العرض ومن ثم غلاء العقار هي التزايد الطبيعي للأسر، التي تزداد بـ 123 ألف في المدن و30 ألف في العالم القروي، وهاذي خصها ديور، كذلك الطلب الخارجي اللي تيشكل 10% من الطلب الإجمالي بالمغرب، بحيث وصل في سنة 2008 إلى 8 مليار ديال درهم، وكذلك استثمار العائلات المغربية لمدخراتها في شراء العقار، وكذلك وفرة السيولة المالية لدى الأبنك وتنافسها في تمويل قروض العقار، ثم كذلك المضاربة العقارية، مما تسبب في ارتفاع الأسعار في بعض الجهات من 2 حتى 10%، حتى 10 مرات ما بين 2004 و2008، وهاذي الشيء كلو في مقابل قلة الأراضي المفتوحة للتعمير. من العوامل الأخرى اللي ساهمت في الزيادة ديال الطلب وفي غلاء الأسعار، هو الوقع الإيجابي لبرامج التأهيل الحضري والمشاريع الهيكلية على قيمة العقار، وكذلك ارتفاع ثمن بيع بعض مواد البناء وندرة اليد العاملة، والعزوف عن إنتاج السكن المعد للكراء وزيادة الطلب على التملك.

المجهودات والتدابير التي تقوم بها الدولة، التي تقوم بها الحكومة تتوجه نحو ضبط السوق ونحو تصحيح الاختلالات بين العرض والطلب، والمدخل ديال هاذ الشيء هو تكتيف العرض السكني وتنويعه ليلا ثم حاجيات مختلف الشرائح الاجتماعية، وبالخصوص الطبقة الوسطى والفئات الدنيا اللي يصل العدد دياها إلى 70% من الهرم السكاني عبر إجراءات عملية اللي هي تعبئة العقار العمومي وتفويته في إطار شراكة مع القطاع الخاص وفقا لدفتر تحملات على أساس طلبات عروض وطنية ودولية، وكذلك الرفع من وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي لبلوغ 150 ألف وحدة اجتماعية في أفق 2012 موجهة إلى الطبقة الوسطى وكذلك الفئات الدنيا، ثم إعفاء كل من الضرائب لبرامج سكن المنتج ديال 140 ألف درهم، والتحفيزات الجديدة اللي جات في قانون المالية لسنة 2010، وما تمخض عنها من تدابير تسويقية تحدد من المضاربات، وكذلك مواصلة برنامج ديال المدن الجديدة، وفتح مناطق جديدة للتعمير، حيث تم فتح 169 منطقة جديدة على مساحة اللي تبلغ 50 ألف هكتار، زيادة على هذه المجهودات وبفعل تراجع الطلب الخارجي على العقار نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية وارتفاع الفوائد على القروض البنكية والتدابير التسويقية بالنسبة للسكن الاجتماعي والسكن منخفض التكلفة، زيادة على هذه المجهودات، الأسعار اليوم تراجعت

بحسب التقرير الأخير لبنك المغرب بنسبة 3,3% في المتوسط على الصعيد الوطني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار؟ السي الناجي.

المستشار السيد ناجي الفخاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

نشكر السيد كاتب الدولة في الإسكان على هذه المعطيات الدقيقة، بطبيعة الحال نحن لا نشكك في عمل الحكومة لما تقوم به، ولكن لا بد من الإشارة، والحمد لله الوزارة وقعت عدة اتفاقيات أمام صاحب الجلالة نصره الله، منها مارس 2008 بالرباط، وفبراير 2009 بفاس، لإنجاز السكن الاجتماعي الذي لا يتعدى 140 ألف درهم، ولكن هذا الثمن كيبقى محدود السيد الكاتب الدولة في بعض المناطق، أعطيت الانطلاقة لأزيد من 50 ألف وحدة سكن في 2009، وبهذا الوزارة عملت على فتح مناطق عمرانية جديدة، ولكن تنحصر فقط في بعض المقاطعات، يجب تعميم هذه المناطق العمرانية في جميع مقاطعات المدن، لأنه الآن دابا كيبقى هاذ الفئة الضعيفة اللي ما يمكنها من تنقل من واحد المكان اللي كيتشغل فيه بعيدة على السكن الاجتماعي بواحد الكيلومترات عديدة.

كذلك لهذا عملت الوزارة على الحد من ارتفاع الأسعار، ولكن الآن المغرب يحتاج إلى التفكير بجدية وعمق للخروج من هاذ الوضع الراهن، الأسعار المعمول بها ليست في متناول عموم الناس، يجب تنويع عرض المساكن ذات القيمة العقارية الإجمالية الضعيفة، وتوسيع إمكانية ولوج الملكية لفائدة الأسر ذات الدخل الضعيف، من هنا سوف نحسن فعاليات عمليات القضاء على السكن غير اللائق، والشروع في تفعيل سياسة تتلاءم مع خصوصيات العالم القروي.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية،

المكلف بالتنمية الترابية:

بغيت فقط أنني نشير إلى كون أنه التعميم ضروري وأساسي، فقط أنه مشروط بتوفير العقار، وهذا توفير ديال العقار هو اللي كتعمل عليه الحكومة من خلال تعبئة العقار العمومي، ومن خلال هاذ العقار العمومي اللي نفوتو للمنعشين الخواص من خلال دفتر تحملات لتخصيص نسب محددة من الأراضي لإنتاج السكن منخفض التكلفة، بحيث كاين هناك ثلث ديال 140 ألف درهم، وثلث آخر موجه للسكن الاجتماعي، وثلث الآخر باش يديرو ا به (péréquation)، العمل اللي تيتعمل هو عمل ومجهود كبير جدا، بحيث أن هاذ السنة ديال سنة 2009 انتهينا بمنتوج وصل ل 130 ألف وحدة، كلها ديال السكن الاجتماعي والسكن منخفض التكلفة.

توسيع الملكية بالنسبة للطبقات المتوسطة والطبقات الدنيا كيتم من خلال البرامج المفتوحة لا البرامج ديال المدن الجديدة ولا البرنامج ديال 140 ألف درهم ولا البرنامج الموجه للطبقة الوسطى ولا البرنامج ديال السكن الاجتماعي اللي تيسهر عليه جلالة الملك، واللي اعطاه التحفيزات الضرورية من خلال قانون المالية لسنة 2010.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التربية الوطنية حول الخصاص الحاصل في رجال التعليم، للمستشارين المحترمين السادة : عمر أذخيل، عبد الحميد السعداوي، عبد الرحيم العلافي، المختار الجماني، سيدي صلوح الجماني، الهاشمي السموني، أولعيد الرداد، لحسن بوعود، لحسن بلبصري، عبد الله أبو زيد، يحفظه بنمبارك، المهدي عثمان، محمد بورمان، محمد الكجوري، محمد عدال، تفضل السي أذخيل.

المستشار السيد عمر أذخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا أحد يفكر أزمة التعليم والمشاكل التي يتخبط فيها رغم الجهود الرامية لإصلاحه، فكان آخرها المخطط الاستعجالي للتربية والتكوين، إلا أن المناطق النائية و العالم القروي يشكو من عدة معوقات سواء مادية أو

مالية كالخصاص في الحجرات والتجهيزات، ونقص أو انعدام في المرافق الصحية السكنية والمكاتب الإدارية، والمعوقات كذلك البشرية، وهي بيت القصيدي في هذا السؤال، والتي تتجلى في انعدام الطاقم الإداري ببعض المؤسسات التعليمية، وغياب كذلك بعض المعلمين عن بعض المؤسسات، وغياب التكوين المستمر للإداريين والمدرسين، ناهيك عن الانتقالات قصد التجمع الأسري ، بالإضافة إلى صعوبة التواصل بين المدرسين وبعض التلاميذ الذين لا يتقنون التكلم باللغة العربية، ولا يتقن كذلك الأستاذ أو المعلم اللهجة المحلية، ملم ينعكس سلبا على مردودية التلميذ، وبالتالي تكون النتيجة هي العزوف عن الدراسة وظاهرة التكرار والهدر المدرسي، وبالتالي عدم تكييف المدرسين والتلاميذ مع ظروف غير ملائمة للتلقين والتلقي والعلم والمعرفة.

من هذا المنطلق ، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، لماذا لا يتم التفكير في توظيف جهوي؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة لطيفة العبيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم

العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين على طرح هذا السؤال اللي في الحقيقة يذكر بتشخيص الذي أصبحنا الآن نعرفه جميعا، وهو المرتبط بأوضاع المدرسة المغربية بالوسط القروي، والذي انطلقا من التشخيص اللي هو معروف جاء البرنامج الاستعجالي من أجل حل العضلات التي يعرفها هذا التعليم بالوسط القروي، سواء تعلق الأمر بتأهيل الفضاءات المدرسية المتوفرة أو بتوسيع العرض التربوي، حيث أن 63% من المؤسسات التي سوف سيتم إنشاؤها خلال البرنامج الاستعجالي الموقع دياها في الوسط القروي، أو كذلك الداخليات اللي هي 92% غادي تكون في الوسط القروي، أو كذلك كل ما هو مبرمج في إطار مواجهة المعوقات السوسيو اقتصادية اللي كيستافد منو بالدرجة الأولى الوسط القروي، سواء فيما يتعلق بالمطاعم المدرسية أو الداخليات أو النقل المدرسي أو الكتب المدرسية والمستلزمات الدراسية.

بطبيعة الحال كل هذه الأمور مبرمجة في البرنامج الاستعجالي، واللي علينا الآن هو أن نكثف الجهود والتعاون مع كل الفعاليات المحلية من أجل تسريع وتيرة إنجاز هذا البرنامج.

أما فيما يتعلق بالموارد البشرية كذلك، أنتم كتعرفوا كذلك المبادرة التي أقدم عليها قطاع التربية والتكوين في إطار تأسيس التدبير ال لامتمركز للشأن التربوي، من خلال إحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، هذا التدبير اللامتمركز ظل مبتورا نظرا لأن المسؤولية في تدبير الموارد البشرية ظلت وطنية، والقانون 07.00 لم ينص على تفويت الاختصاصات في مجال تدبير الموارد البشرية، وهذا أنشأت عليه واحد المجموعة ديال المشاكل لأن الموارد البشرية ما زالت تتحرك في ربوع الوطن، ويعني عندنا مشكل كبير ديال الاستقرار في المناطق النائية على وجه الخصوص.

الحلول الآن اللي احنا كنشغلو عليها هي أولا تحسين ظروف الاشتغال بالوسط القروي، سواء من خلال العناية بالفضاءات وتوفير وسائل العمل، ولكن كذلك توفير وسائل العيش من سكن وتنقل، كذلك إمكانية التنقل لفائدة العاملين بالوسط القروي أو التعويضات التي نشغل عليها حاليا مع شركائنا الاجتماعيين، من جانب آخر هذا البرنامج الاستعجالي كيخصو يكون فرصة لإتمام ترسيخ نهج اللامركزية واللامركز في تدبير الشأن التربوي، وذلك من خلال تفويت الاختصاصات في مجال تدبير الموارد البشرية إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، و احنا كنعرفو بأن في بلدان أخرى المناصب المالية كتكون في المؤسسة التعليمية، ماشي فقط في الجهة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عمر أذخيل:

شكرا السيد الوزير.

بالفعل احنا هدفنا أولا هو احنا نحبذ ونؤيد بالنسبة للانتقالات قصد التجمع الأسري، وهذه الفكرة نحييكم، السيدة الوزيرة، عليها ونتمنى التوفيق فيها.

فيما يخص العالم القروي بالفعل هناك عدة مشاكل ال تي يعاني منها العالم القروي، وعاني منها تقريبا جميع المناطق النائية، وبالتالي طرحنا هذا السؤال لك ونتمنى أنه بالنسبة للوزارة وبالنسبة للأكاديميات يكون لهم الحق بالنسبة للتوظيف، وأن يكون هذا التوظيف جهوي، أولا لتفادي هذه الانتقالات التي تكون من حين لآخر، وتكون مبررة وغير مبررة، وكذلك لنتمكن من كون الأساتذة والمعلمين الذين يدرسون في هذه

الجهات يتقنون كذلك اللهجة المحلية لمساعدة التلميذ والمتلقي على تكوين صحيح وتكوين يفيد ويفيد كذلك المنطقة التي يتواجد فيها. إذن نتمنى بالنسبة لهذا البرنامج بالنسبة لتدبير الشأن التربوي أن تسرعوا في اتخاذ القرارات بالنسبة لهذا الموضوع، وبخصوص المخطط الاستعجالي للتربية والتكوين كذلك، أتمنى الإسراع فيه السيدة الوزيرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين

الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

فقط، السيد الرئيس، غير باش نعاود نؤكد على هذه المسألة ديال أنه كيخصنا الآن نوضعو الإطار القانوني باش نضمنو هاذ التوظيفات محليا، لأن حاليا احنا أعطينا مثلا إمكانية ل 5 ديال الجهات اللي فيها خصاص باش توظف أساتذة توظيف مباشر في هذه الأشهر القليلة الماضية، ولكن سوس-ماسة-درعة أو تازة-الحسيمة-تاونات لما كيجهوها أطر مغاربة أو شباب مغاربة عندهم الشهادة ولو يكونوا من الرباط ونزلوا في الحسيمة راه حتى حاجة ما كتمكنا الآن بأننا نقتصرو فقط على هاذوك الناس اللي هما منحدرين من نفس الجهة.

ولهذا لا بد أن تتمم الترسانة القانونية التي تنظم تدبير الشأن التربوي على صعيد الجهة من أجل أن نضمن هذا التوظيف المحلي، اللي هو عندو عدة فوائد، كما أشار إلى ذلك السيد المستشار.

والجانب الآخر سوف أؤكد عليه مرة أخرى هو ضرورة العناية والاهتمام بالأطر التربوية التي تشتغل في الوسط القروي من خلال احضائها وتدليل الصعوبات التي تعترضها في ممارسة مهامها حتى نضمن المزيد من الاستقرار لهذه الأطر. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكرك على مساهمتك في هذه الجلسة. السؤال الموالي الأخير الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة، وموضوعه الحق في الولوج إلى المعلومة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد إسماعيل أمغاري:

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،
السيد الوزير المحترم،

يعتبر الحق في الولوج إلى المعلومة حقاً أساسياً لصيقاً بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليه دولياً وكما جسده عدد من المواثيق والمعاهدات الدولية، ولعل ضمان هذا الحق له صلة وثيقة بمسألة تعميق المسلسل الديمقراطي ببلادنا وتوسيع وتعزيز الحريات العامة، وشرطاً أساسياً من شروط الحكامة الجيدة.

كما أن تفعيل هذا الحق من شأنه المساهمة في محاربة كل أشكال الفساد وثقافة التكنم، ضماناً لتفعيل التنمية الشاملة التي أصبحت تبني على شفافية وسرعة تداول المعلومات ، وبلادنا اليوم أصبحت أكثر من أي وقت مضى ملزمة بوضع قطيعة مع زمن السرية والتكنم في وضع وتنفيذ السياسات العمومية وحجب المعلومات عن الرأي العام الوطني. لكل ذلك نسائلكم ، السيد الوزير، لماذا لم تقم الحكومة لحد الآن باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الولوج إلى المعلومة لفائدة جميع المواطنين المغاربة؟
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد سعد العلمي ، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول،

الهكلف بتحديث القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أشكر المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة على طرحهم لهذا السؤال، وبالفعل فقد أضحي الحق في الولوج إلى المعلومة، كما كرسته العديد من المواثيق الدولية ، حقاً أساسياً لصيقاً بحقوق الإنسان بعد أن جعلت المجتمعات الديمقراطية من شفافية المعلومات وسرعة تداولها والحصول عليها أحد الشروط الضرورية للحكامة الجيدة، وهذا بالذات ما أشار إليه السيد الوزير الأول يوم أمس في تصريحه أمام مجلس النواب حينما أكد على ضرورة العمل على تكريس حق الولوج إلى المعلومة كأحد الآليات التي تعتمدها الحكومة بغاية تحسين تدبير المرافق العمومية.

وتبعاً لذلك، فإن الحكومة على وعي تام بأهمية تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات والمعطيات والوثائق الإدارية التي يحتاجونها لما لذلك من آثار إيجابية على تحسين علاقة الإدارة بالمعاملين معها وترسيخ الشفافية في التدبير العمومي.

وهكذا فإن الحكومة ما فتئت تعمل على تنمية الإدارة الإلكترونية، ساعية بجد إلى نشرها وتعميمها، وهو ما يمكن المواطنين والمترفقين ، على حد سواء وبشكل متنامي ، من الولوج إلى مختلف المعلومات التي يحتاجونها بكل يسر وشفافية.

ويجدر الذكر في هذا الصدد أن عدداً وافراً من الإدارات قد اعتمدت الإدارة الإلكترونية في التعريف بالخدمات العمومية وشروط الاستفادة منها وإدراج بعضها على الخط ، ويمكن الإشارة في هذا الإطار، وعلى سبيل المثال فقط، إلى وزارة العدل فيما يخص موقعها الإلكتروني (justice)، الذي يمكن الاطلاع من خلاله على المعطيات المتعلقة بالسجل

التجاري، وكذا موقع عدالة الذي يقدم مجموعة من الخدمات التي تهم المتقاضين إلى جانب تعريفه بمختلف القوانين والمساطر القضائية، ووزارة الاقتصاد والمالية، فيما يتعلق بموقعها (finances)، الذي يمكن المواطنين من الاطلاع على مجمل المعطيات المتعلقة بالخدمات ذات العلاقة بالجانب المالي، كأداء الضرائب وتعشير السيارات، وغيرها من الحقوق والواجبات المرتبطة بهذا الشأن ، والأمانة العامة للحكومة من خلال بوابتها الإلكترونية التي تمكن من الاطلاع على جميع النصوص القانونية التي تم نشرها بالجريدة الرسمية منذ سنة 1913 إلى يومنا هذا.

وفي نفس الإطار، هناك مجموعة من المعلومات والمعطيات والوثائق المتعلقة بمختلف الخدمات التي تقدمها الإدارات العمومية للمواطنين، يمكن الاطلاع عليها عبر البوابة الإلكترونية (service public)، والتي من شأنها تسهيل القيام بمختلف الإجراءات الإدارية.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، هل هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد محمد اطريش:

شكراً السيد الرئيس، أولاً وقبل كل شيء مشكورين لإجابة السيد الوزير حول هذا الموضوع المتعلق بجودة المعلومة وحق الدخول إلى المعلومة، لأنه يعتبر حق الجيل الثالث للدخول إلى المعلومة وحق امتلاكها لتداولها ولتكون سريعة لأنها هي المدخل الأساسي لتعزيز الديمقراطية والشفافية، وكذلك مدخل أساسي للتنمية، وأن المعلومة هي حقيقة من

باستمرار، فهذا حق من حقوق المواطنين، وبه يمكن للإدارة أن تكون قريبة من المواطنين وأن تكون شفافة في تدبيرها للشأن العام ، كما يمكن من خلاله ضمان الشفافية والنزاهة، وأذكر في هذا الصدد بأن الحكومة ، وهي بصدد الإعلان عن برنامج لمحاربة الرشوة ، تجعل من الولوج إلى المعلومة إحدى الأبواب للوصول إلى تحقيق ذلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأذكر السادة المستشارين المحترمين بأن هناك جلسة استثنائية لتصريح الوزير الأول بعد خمس دقائق، وشكرا. رفعت الجلسة.

حق المواطنين في جميع الإدارات وفي جميع القطاعات، بعيدة كل البعد عن ما كانت تمارسه الحكومة في بعض القطاعات من تعميم ومن تكتم ومن سرية في إطلاق هذه المعلومة لمستعمليها، وخاصة منها الطلبة والمواطنين والناخبين والمنتخبين والبرلمانيين والباحثين والدارسين في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إلا أننا نطالب من الحكومة استصدار قانون يسمح بالولوج إلى المعلومة، لأن استعمال المعلومة للنقاش، للمعارضة، للمساءلة، للبحث عن التوازن، وبالتالي لتطوير الأمور ولتجديدها أيضا وملاءمتها مع متطلبات العصر وانسجامها مع التحولات العالمية، وهذا مدخل أساسي بالنسبة للمغرب أن يكيف ويلائم أيضا قوانينه مع القوانين الدولية، وخصوصا حقوق الإنسان المتعلقة بالدخول في المعلومة. الغريب في الأمر كنعلم أن السيد الوزير يقول بأن السيد الوزير الأول في التصريح للحكومة أكد على ضرورة الدخول إلى المعلومة، نحن لا ننتظر من الوزير الأول أن يؤكد ويبادر، بل يجب على الحكومة أن تعمل من أجل تفعيل هذا البند، هو الولوج إلى المعلومة وتسهيلها وتيسيرها لاستعمالها من قبل المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هناك تعقيب السيد الوزير؟ تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، الهكلف بتحديث

القطاعات العامة:

شكرا للسيد المستشار على تعقيبه، و أتفق معه فيما يرجع لضرورة إعداد مشروع قانون في هذا الشأن، وأخبره بأن الحكومة عاكفة فعلا على وضع مشروع قانون في هذا الموضوع، دون أن أغفل بأن هناك فريقا من فرق الأغلبية بمجلس النواب ، وهو فريق الإتحاد الاشتراكي، قد تقدم بمقترح قانون كذلك في هذا الموضوع.

فالحق في الولوج إلى المعلومة، هو حق أصبح متعارفا عليه ، وبه تقاس المجتمعات الديمقراطية، والوزير الأول لم يؤكد طلبا ، وإنما أكد عملا الحكومة منخرطة فيه منذ سنوات، وتعمل على نشره وتوسيعه